بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية
(34)

رعاية الطفولة
من أجل القرن الحادي والعشرين

إصدار
المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

سلسلة

الدراسات الاجتماعية والعمالية

(34)

رعاية الطفولة

من أجل القرن الحادي والعشرين

إصدار

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية

بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حقوق الطبع محـفوظة
يَـجوز الإقتـباس من مادة الكـتاب بشَـرط الإشارة إلى المصـدر

الطبعـــة الاولـــى
1997

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذى
ص . ب : 26303 ـ المنامة ـ البحرين
هاتف : 530202 ـ فاكس : 530753 ـ برقيا : تنفيذ

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية
بدول مجلس التعاون الخليجي

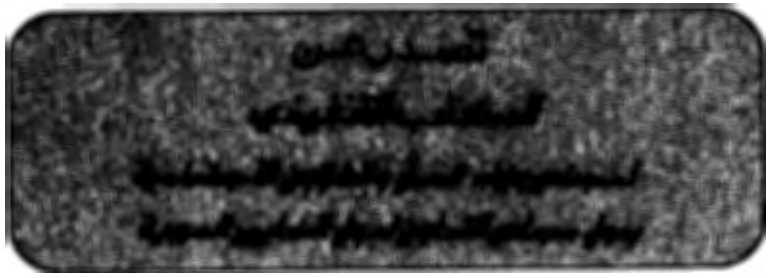

الإشراف العام : كامل صالح الصالح

التحرير والإعداد : خلف أحمد العصفور
جميل حميدان
فهيمة الزبيرة

العدد "الرابع والثلاثون" جمادى الأولى 1418هـ الموافق أيلول/سبتمبر 1997م

المحتويات

	الصفحة من - الى
تقديم المدير العام:	7 - 9
دراسة تحليلية:	11 - 94
مدخل تمهيدي: من مرحلة إلى أخرى في مسيرة الرعاية	13 - 18
الفصل الأول: تحديات المستقبل ومبررات التطوير.	19 - 41
أولاً - النظام العالمي الجديد وتحدّياته	21 - 24
ثانياً - قوة العلم وتحدّياته ..	25 - 29
ثالثاً - الهيمنة الإعلامية وتحدّياتها ..	29 - 35
رابعاً - عالم مادي بلا روح ومعركة القيم	35 - 38
خامساً - الوفرة وتحدّي انفجار الانفتاح	39 - 41

الصفحة
من - الى

الفصل الثاني: مقوّمات التعامل مع التحدّيات وولوج المستقبل ..... 42 - 67

أولاً - الحصانة الوطنية ..... 43 - 45

ثانياً - حصانة الهويّة الثقافية .... 46 - 50

ثالثاً - التحصين القيمي ... 50 - 54

رابعاً - بناء القدرة المعرفية من أجل شراكة مستقبلية ..... 54 - 57

خامساً - الصحة الجسدية - النفسية عماد القدرة ..... 58 - 67

الفصل الثالث: نحو صياغة جديدة مقترحة لمبادىء وأهداف السياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية الطفولة ..... 68 - 90

المراجع: ..... 91 - 94

تقديم المدير العام

تتبوأ رعاية الطفولة أولوية متقدمة على خارطة سياسات وبرامج الرعاية والرفاه الاجتماعي في مختلف دول العالم، حيث يعكس جوهر هذه السياسات وغاية تلك البرامج التوجه الاجتماعي المتنامي للرأي العام نحو تهيئة الناشئة وإعداد الأجيال الصاعدة لتحمّل مسؤولية البناء والإنماء الوطني، فهم رجال الغد ويجب إعدادهم للتعامل الإيجابي والفعال مع مستجدات عالمنا المعاصر الذي يموج بتحولات جذرية، وعلى كافة الأصعدة، وفي شتى المجالات.

لقد أصبح المشهد الكوني ينطوي على كل الاحتمالات في ظل الوتيرة المتسارعة التي تمر بها المجتمعات الإنسانية في المرحلة الراهنة، حيث تلوح في الأفق المنظور ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين تحديات جسام غير مسبوقة في الحضارة البشرية، الأمر الذي يضاعف من الأهمية الاستثنائية لرعاية الأطفال والسهر على تربيتهم والاهتمام بقضايا الطفولة والناشئة، وتركيز كل الجهد الوطني والفعل الاجتماعي في اتجاه إعداد أجيال المستقبل. . أجيال واعية تتمتع بكل سمات التوازن النفسي والعقلي والجسدي، وتتميز بكل صفات الشخصية السويّة القادرة على العمل والإنتاج والإبداع والمشاركة.

انطلاقاً من ذلك، تدارس مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وثيقة السياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية الطفولة، وفي ضوء نتائج هذه الدراسة قرر المجلس إعادة النظر في مضمون تلك السياسة وصياغة مفرداتها، حيث جاء هذا القرار ليترجم وعياً جماعياً مشتركاً بين أقطار مجلس التعاون بضرورة مواكبة التطورات والمستجدات المعاصرة، وفي مجال لا يقبل التأخير أو التأجيل، خاصة وأن الطفولة هي غرس الحاضر من أجل حصاد المستقبل، حيث يرتهن مصير الأمة والوطن بمقدار مايبذله جيل اليوم لهذه الأجيال من رعاية وتوجيه وتواصل واهتمام، وبمقدار ما يوفّره الآباء لأبنائهم من حماية لنموهم وبناء لشخصيتهم وصيانة لقيمهم وتقويم لسلوكهم وترسيخ لمبادىء وقيم عقيدتهم ليكونوا قادرين على تثبيت مواقع أقدامهم في مواجهة تيارات وصراع الثقافات الذي يدور حولهم في عالم اليوم.

وفي هذا السياق، واستجابة لاهتمام أقطار مجلس التعاون الخليجي، قام المكتب التنفيذي بإعداد دراسة حول رعاية الطفولة للقرن الحادي والعشرين، والتي تم إنجازها بالتعاون مع الدكتور مصطفى حجازي، أستاذ علم النفس بجامعة البحرين، الذي جاء إسهامه وعرضه للموضوع بقدر ما تتميز به أبحاثه من شمولية في المعالجة وموضوعية في التشخيص وأصالة في التحليل والاستنتاج.

وتمثل الدراسة، التي يضمها هذا العدد من سلسلة دراسات المكتب الاجتماعية والعمالية، محاولة علمية متعمّقة لرصد جوانب من واقع واحتياجات الطفولة واستشراف متطلبات إعدادها لمواجهة تحديات ومستجدات القرن وتأتي إسهاماً وجهداً يضاف إلى الإسهامات والجهود المبذولة على الصعيد العربي الخليجي المشترك من أجل أطفال الحاضر ورجال المستقبل.

والله ولي التوفيق ،،

كامل صالح الصالح
مدير عام المكتب التنفيذي

دراسة تحليلية

قام المكتب التنفيذي بإعداد هذه الدراسة
التحليلية حول موضوع رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين

بالتعاون مع الدكتور مصطفى حجازي
أستاذ علم النفس
جامعة البحرين

مدخل تمهيدي

من مرحلة إلى أخرى في مسيرة الرعاية

تتوافق كل المنظمات الدولية، والقمم العالمية لحماية الطفولة، والمؤتمرات العربية والإقليمية، كما تتوافق المواثيق الدولية والعربية والخليجية ليس فقط على حماية الطفولة وضمان حقوقها الأساسية بل أيضاً على مبدأ النداء الأول للطفولة في مختلف أوضاع السلم والحرب، وتقلبات السياسة والاقتصاد. وتربط اليونيسف بين هذه الأولوية وبين تحقيق التقدم الحضاري للبشرية على جميع الصعد، جاعلة الفشل في حماية نمو الطفل وتعزيزه في أساس تفاقم مشاكل الإنسانية وتعقيدها (1).

هناك توافق راهن إذن على كون الطفولة تمثل أحد أبرز العناصر الاستراتيجية في بناء المستقبل. إلا أن أهمية هذا العنصر تفوق ماعداها في الخطورة والإلحاح باعتبارها قوة نماء حتمي كالزمن لا يمكن تأجيله. فإذا لم يتم تعهدها بالرعاية والإعداد، ستستمر رغم كل شيء بالنماء، إنما بأشكال قد تكون ملتوية أو معاقة أو متعسّرة، مما يهدد بإفلات المصير منا، فارضة شتى الاختلالات على مستقبل الأوطان.

---

(1) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف): **الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه**، مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، منشورات اليونيسف، نيويورك 1990، ص5.

إعطاء النداء الأول للطفولة هو ببساطة لزوم بناء المستقبل في الحاضر الذي لا يمكن أن يؤجل كما قد يحدث لمختلف مشاريع البناء الأخرى. إن مقدار السيطرة على المستقبل مرتبط بالضرورة بمقدار ما يبذل من جهد راهن في مجال رعاية الطفولة وإعدادها.

كما أن رعاية الطفولة قضية لا يمكن تفويضها مثلما يمكن أن يحدث لمختلف مشاريع البناء. إنها مسؤولية وطنية غير قابلة للتفويض. وإلا فإن إيكال أمر رعاية الطفولة إلى طرف آخر يحمل دوماً خطر عدم ضمانة المصالح الوطنية المستقبلية.

من هنا تحتل مسألة إرساء مبادىء عامة لسياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة أهميتها وأولويتها في قائمة الاستراتيجيات الكبرى للمجتمع العربي الخليجي. وما يزيد في أولويتها وصدارتها هو تحول التعامل مع المستقبل عالمياً من حالة انتظار ما يحدث، إلى حالة توقّعه والتنبؤ به وصولاً إلى حالة استشرافه: أي وضع خياراته الواعية المقصودة بناء للتخطيط العلمي ودرس فرص تعظيم المكانة الوطنية والاقليمية في النظام الكوني الجديد، وتدبّر مقوماتها واحتياجاتها ووسائلها.

لقد أبدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اهتماماً واضحاً بخدمات الطفولة منذ ماينيف عن عقدين من الزمن، غير أن هذا الاهتمام تزايد في العقدين الأخيرين وخاصة أثناء وبعد السنة الدولية للطفل (1979). فالبحوث والمسوح الميدانية لأوضاع الطفولة العربية الخليجية نشطت منذ ذلك

الحين ولازالت، كما أنها تميزت بدرجة متقدمة من العمق والشمول. وإلى جانب الجهود الرسمية والأهلية، كان للمكتب التنفيذي جهد ريادي في هذا المضمار تخطيطاً وتنسيقاً وتنفيذاً. فالدراسات والملتقيات التي نفذها ونظمها، والخطط التي وضعها تمثل قائمة طويلة ليس هنا مجال تفصيلها. وليس ذلك بمستغرب أو فريد «إذ حظي موضوع رعاية الطفولة على الدوام بأولوية خاصة ضمن اهتمامات مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما استحوذ على مناقشات المجلس خلال عدة دورات متعاقبة انتهت بمجموعة هامة من النتائج والقرارات، تم بموجبها اعتماد المبادىء العامة للسياسات الاجتماعية الخاصة بالطفولة»(2).

كذلك تعددت وتنوعت الملتقيات العربية الخليجية الخاصة بدراسة قضايا الطفولة ووضع استراتيجيتها. ذلك أن هناك وعياً كبيراً بالعلاقة العضوية المتكاملة والمتفاعلة بين تنشئة الطفولة وبين مضمون المشروعات التنموية، كما يؤكد على ذلك المجلس العربي للطفولة والتنمية(3).

ولقد تم تبني استراتيجية الطفولة لعقد التسعينات في منطقة الخليج العربي، بناء لتقرير اجتماع خبراء تحديد أولويات وأساليب النهوض بالطفولة عام 1989.

---

(2) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: **المبادىء العامة لسياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة**، مطبوعات وثائقية، العدد(3)، البحرين، مايو 1987، ص5.

(3) المجلس العربي للطفولة والتنمية: **واقع الطفل في الوطن العربي**، القاهرة 1989.

ثم صدرت التوصية رقم (7) عن ملتقى العمل الخليجي حول رعاية الطفولة الذي نظمه المكتب التنفيذي (دبي 1992)، داعية إلى إعادة النظر في وثيقة السياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية الطفولة على ضوء المستجدات الوطنية والاقليمية واتفاقية حقوق الطفل.

ولم تقتصر المسألة على الأبحاث والملتقيات، بل أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سعت إلى دراسة ومناقشة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وصدّقت عليها كل من دولة الكويت ودولة البحرين ودولة قطر في حين تدرس الدول الأخرى موضوع التوقيع على هذه الاتفاقية. كما نال ميثاق حقوق الطفل العربي اهتماماً مماثلاً من هذه الدول. على أن التقدم الأبرز يبقى على صعيد التنفيذ في مجال خطط رعاية الطفولة وتلبية احتياجاتها النمائية المختلفة لاسيما في المجالات الصحية والتربوية والرعائية. تشهد على ذلك الخطط والإنجازات الوطنية في مختلف دول مجلس التعاون خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فلقد أنجزت هذه الدول أساسيات العبور في رعاية الطفولة من واقع التخلف والعوز والخطر المميز للعديد من مجتمعات الجنوب، إلى واقع الولوج إلى طائفة الدول الأكثر تقدماً. كما أنجزت أساسيات رعاية الطفل ونمائه، رغم ما يثيره البعض من تساؤلات حول نوعية هذه التقديمات وفاعليتها.

إن استعراض فقرات اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من الأمم المتحدة عام 1989، وكذلك فقرات الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته الصادر عام 1990، يبين أن معظم ماورد فيهما من دعوات لتحسين أوضاع الأطفال لم

يعد ينطبق على حالة الأطفال في المجتمع العربي الخليجي خاصة في المجالين الصحي والتعليمي، بل هي تتوجه أساساً إلى معالجة ما يسمى بظاهرة أطفال الجنوب وما يتعرضون له من أخطار داهمة: فقر، سوء تغذية حتى الموت، أمراض وأوبئة، اعتداءات وتهديدات واستغلال، أخطار أمنية وخلقية متعددة الأشكال، إهمال، وصولاً إلى التنكر لحقوق الطفل بالوجود أو العجز عن ضمان هذه الحقوق. معظم الحقوق الأساسية للطفل الواردة في الإعلان العالمي لبقاء الطفل قد تمت تلبيتها في المجتمع العربي الخليجي على مستوى الحد الأدنى على أقل تقدير. وهو ما يشكل إنجازاً فعلياً لهذه المجتمعات وظّفت له الموارد والجهود الدؤوب والتوجيهات الواعية على أرفع المستويات. في حين أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل مازالت قيد الدراسة إذ يتطلب تطبيقها مراجعة شاملة للقوانين والتشريعات التي تحكم الأطفال.

على أن الإنجازات الكمية لابد من أن تفتح السبيل لمراحل أكثر تقدماً من حيث النوع والشمول وصولاً إلى التعامل مع التحدي المتنامي المتمثل في التغيرات العالمية الراهنة، وتحولاتها المتسارعة والمتعاظمة. ذلكم هو المبرر الأساسي لوضع وإعداد هذه الدراسة المركزة.، والتي لا يسع الباحث في مدخلها التمهيدي هذا، إلا الاعتراف بالفضل لذويه، وإسداء وافر الشكر والتقدير لسعادة المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومعاونيه في إدارة الشؤون الاجتماعية بالمكتب.

كما ويتوجب التنويه من ناحية أخرى، إلى أن الصيغة الراهنة لهذه الدراسة قد تم إعدادها في ضوء الملاحظات والمرئيات والإضافات التي أبدتها الجهات المعنية في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية وغيرها ذات العلاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على المسودة الأولية للدراسة، حيث أسهمت تلك المرئيات والتصويبات في تعميق أطروحات الدراسة وتأكيد توجهاتها الأساسية بما يتماشى مع المنطلقات الإسلامية في رعاية الطفولة والتنشئة، وبما يعكس المبادىء والغايات التي تسعى إلى تحقيقها السياسات الطموحة والمنفذة في مجال رعاية الطفولة وتهيئتها لمواجهة تحديات المستقبل.

الفصل الأول

تحديات المستقبل ومبررات التطوير

إن الوثيقة التي اعتمدها مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1985 (4) والخاصة بالمبادىء العامة للسياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية الطفولة قد بنيت على مرتكزات رئيسية وثوابت أساسية من مبادىء الشريعة الإسلامية وتعاليم الدين الحنيف مضافاً إليها المواثيق العربية والدولية في مجال رعاية الطفولة. هذه المرتكزات والثوابت التي تشكل لبّ الهوية الوطنية العربية الإسلامية بحاجة حالياً إلى ترجمة عملية في استراتيجيات تطبيقية للتعامل الفاعل مع التحولات العالمية المتسارعة. كذلك فإن مبادىء المواثيق الدولية الخاصة برعاية الطفولة وحمايتها وما طالبت به التوصية الخاصة بتطويرها، تقتضي مراجعة شاملة لهذه السياسة لكي تأتي منسجمة مع هذه التطورات وللوصول بها إلى مرحلة أكثر تقدماً.

لقد فاجأ عقد التسعينات، ومنذ بداياته، البشرية بتحولات كبرى وأحداث جسام نسفت معظم التوقعات الاستشرافية المتداولة عالمياً وعربياً وإقليمياً، واضعة معظم البلدان وفي مقدمتها المجتمع العربي الخليجي أمام تحديات ومتغيرات تحمل من الفرص الكبرى بقدر ما تتضمن من أخطار جديدة، تبعاً لمدى القدرة على التعامل الفاعل معها. فالمجتمع العربي الخليجي، بظروفه

---

(4) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **المبادىء العامة**، مرجع سابق.

وطبيعته وبمركزه الجغرافي وموقعه الاستراتيجي وبثرواته النفطية وإمكانياته الاقتصادية، يمثل حالة استهداف عالية جداً من قبل هذه التحولات. وهو ما يحتم إعادة نظر فعلية وبالعمق بسياسات رعاية الطفولة وصولاً إلى تحصينها ضد الأخطار من ناحية وتعظيم نصيبها من الفرص المتزايدة من ناحية ثانية. التحولات المتسارعة ووقوع المجتمع العربي الخليجي في موقع القلب منها يقتضي إذن ليس مجرد إعادة نظر في سياسة مشتركة لرعاية الطفولة بل التفكير بمقومات سياسة جديدة ذات آفاق مستقبلية في المقام الأول. يقتضي ذلك وقفة عند أبرز التحولات الكونية الراهنة واستشرافاتها المستقبلية في تجلياتها العربية الخليجية، حتى تأتي سياسة الرعاية بعناصر للإجابات عليها والتعامل معها.

ولابد من التوكيد هنا أن أي حديث عن التحديات لا يعني تركيزاً على أوجه القصور التي أبرزتها مختلف الدراسات، أو التغاضي عن الإنجازات الهامة المتحققة وحسب. إنه في المقام الأول حديث عمّا لازال يتعين عمله وعما سيبرز إلى المواجهة، مما يجب التعامل معه في خضم هذه التغيرات المتسارعة التي أخذت تذهل حتى أكثر الناس وعياً وتهيؤاً. ذلك أننا لسنا بصدد مرحلة جديدة فيها نقاط اتصال ونقاط اختلاف وانفصال عما سبق بل نحن بصدد حالة قطيعة تكاد تكون جذرية مع ما سبقها وعلى جميع الأصعدة: السياسية، والاقتصادية، والتقنية، والعلمية، والثقافية. النظام الكوني البازغ ليس مسألة سياسة أو اقتصاد بل هو مسألة انفتاح كل شيء على كل شيء، وارتباط كل شيء بكل شيء في حالة من تهاوي حدود المكان والزمان بكل معنى الكلمة: لم تعد هناك مسافات تشكل حواجز عزل وفصل، ولا قضايا يتعين حلها بمضي الوقت، أو أن الوقت كفيل بحلها، حيث يكاد المستقبل يصبح راهناً وبكل معنى الكلمة.

تتضافر هذه العوامل فيما بينها (الجغرافية، الاقتصادية، التقانية، الثقافية والأخلاقية) مؤدية إلى أوضاع يصعب التنبؤ الأكيد بها (5)، مما يجعلنا نعيش في عالم يكتنف العديد من جوانبه الغموض وعدم التأكد. وهو ما يحتاج إلى درجة عالية من المناعة والمرونة عند الأفراد والمجتمعات في آن معاً، كوسيلة للتعامل مع تحدياته.

نتوقف إذن وبسرعة عند بعض التحديات الكبرى التي تحملها التحولات الكونية مع التركيز على تجلياتها في المجتمع العربي الخليجي.

أولاً - النظام العالمي الجديد وتحدّياته:

مع انهيار القطبية الثنائية برزت لغة جديدة تأخذ مسمى النظام العالمي الجديد. وأبرز ما فيه هو تغير المنظور إلى الكيانات الوطنية والقومية والإقليمية ذات الحدود المعروفة، إلى مفهوم النظم المفتوحة القائمة على المصالح. هناك انزياح متزايد في الحديث من الكيان السياسي إلى النظام السياسي المحلي والإقليمي والدولي. والنظام بطبيعته مفهوم مفتوح ذو حدود فضفاضة قابلة للامتداد أو الانكماش حسب تخطيط المصالح. ومع النظم المفتوحة هذه، المبنية على المصالح وعلاقاتها المتشابكة والمتبادلة الاعتماد يبرز مفهوم هندسة

---

(5) الكسندر كينج وبرتراند شنيدر: **الثورة العالمية الأولى، (من أجل مجتمع عالمي جديد) تقرير نادي روما**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.

المجال الكوني (6)، مما يقصد به إعادة التخطيط والتنظيم وترتيب الأولويات على المستوى الكوني وذلك بناء لمصالح المرجعيات والقوى الدولية العظمى. وهو ما يجعل الكيانات الوطنية والقومية معرضة لفقدان حصانتها وحدودها، وبالتالي فقدان هويتها المميزة حين تندمج في وحدات أكثر فأكثر اتساعاً ولا تقوم على المرتكزات الوطنية الثابتة والمعروفة.

ويشكل الخليج منطقة استهداف عالية جداً في هذا المنظور الجديد، نظراً لثروته النفطية تحديداً والتي تشكل مع المعلومات المواد الاستراتيجية الأولى عالمياً.

الطاقة النفطية والمعلومات هما الموضة المستقبلية تبعاً لتقرير نادى روما. هذا الاستهداف الذي ابتدأ منذ عدة عقود مؤهل للتصاعد مستقبلاً، نظراً للاحتياطي النفطي الأساسي في منطقة الخليج والذي لاغنى عنه للتقنيات المتقدمة كما لبقية المجتمعات. إذ لم يسبق لمادة واحدة وحيدة أن لعبت هذا الدور الجذري في حياة المجتمعات وعلاقات الشعوب وأحوال السياسة في السلم والحرب، والارتباط بالاقتصاد العالمي وهندسة المجال الكوني كما هو شأن النفط (7). وهو ما جعل واحداً من أبرز منظري هذه الهندسة الكونية يقرر أن مصير منطقة الخليج يتحدد ضمن هذا المجال.

---

(6) تعبير استخدمه أحد منظري السياسة الغربيين في الحديث عن منطقة الخليج والنظرة اليها، من ضمن إعادة ترتيب استراتيجيات الولايات المتحدة، ذكره د. محمد جواد رضا في كتابه: **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.

(7) د. عبدالرحمن منيف: «مدخل لدراسة أثر النفط في المجتمع العربي»، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (28)، السنة السابعة، جمعية الاجتماعيين بدولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة 1990، ص 15.

كان المجتمع العربي الخليجي يمثل الجناح الشرقي للمنطقة الثقافية العربية الإسلامية (دعامتاها الإسلام واللغة العربية ومركزها مكة المكرمة والمدينة المنورة) (8). وكان يتفاعل مع الثقافات المجاورة انطلاقاً من خصوصياته الثقافية وبناه البدوية التقليدية.

أما مع هندسة المجال الكوني والنظم المفتوحة ذات الصيغ الاقليمية والشرق أوسطية أو القارية فإن احتمالات تزايد الضغوط كبيرة، وبالتالي فالتحديات متعاظمة وكذلك الفرص في آن معاً. على أن الأمر يتوقف على نوع الاستجابة لهذه الحالة. فبمقدار تماسك النواة الوطنية التي تمثل قوة جذب داخلية، يصبح الانخراط في نظم مفتوحة أكثر اتساعاً فرصة لتعظيم الإمكانات. وعلى العكس فبمقدار تراخي قوة جذب النواة الوطنية قد يتحول مركز الجذب إلى الخارج، مما يهدد جدياً بتلاشي النظام المحلي في نظم أكبر منه (9). يتوقف الأمر إذن على التوجه القصدي للحفاظ على روابط وثيقة تمثل الثقافة العربية الإسلامية نواتها الأساسية وتمكن من تكوين نظام فرعي ضمن النظام الدولي. ذلك أن (المعيار الأصلي في تعريف النظام هو الحس المشترك. . . المنطلق من مسعى محدد ومقصود لتجسيد الهوية المشتركة)(10). البعد الثقافي الاجتماعي المرتكز على الانتماء العربي الإسلامي يشكل العمود الفقري لهذا الكيان. وأي خلخلة له تمثل تهديداً جذرياً للكيان.

---

(8) د. عاطف وصفي: «متغيرات وعمليات الامتزاج الثقافي في دول الخليج العربية»، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (25)، جمعية الاجتماعيين بدولة الامارات العربية المتحدة، الشارقة 1990، ص 49.

(9) د. محمد السيد سعيد: **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة، العدد (158)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1992.

(10) نفس المرجع، ص 21.

هنا تطرح تحديداً مسألة الهوية الثقافية ودورها في رسم أي سياسة مشتركة لرعاية الطفولة. كما طرح إضافة إلى المنعة والقوة الاجتماعية والفردية، القدرة وتوفر الوسائل التي تؤمن التكيّف والتأقلم الإيجابي والإبداع والاجتهاد في ابتكار الحلول للتحديات التاريخية. وباختصار يتوقف الأمر على اكتساب مهارات الوجود والبقاء (11) وصولاً إلى صناعة المستقبل. فليس هناك عصمة لأي نظام بما هو كائن حي، فأمّا أن يمتلك مقومات الحياة ويعظم فرصها، أو هو ينكمش وينتهي.

يتضح من ذلك كيف تصب هذه القضية في صلب رسم أي سياسة مشتركة لرعاية الطفولة العربية الخليجية ذات توجه راهن ومستقبلي، من حيث تدبر وسائل المرونة والتكامل والتكيف والتعامل النشط مع التحديات وإدارة الصراع.

لبّ المسألة يتمثل إذن في توفر أو بناء العنصر الذاتي المقتدر على عملية التأقلم الصعبة مع القيود واستثمار الفرص. عندها تشكل تحديات التحولات الراهنة فرصة لاستنفار استجابة خلاقة (12).

---

(11) نفس المرجع، ص 31.

(12) نفس المرجع، ص 222.

ثانياً - قوة العلم وتحدّياته:

قبل الطاقة وبموازاتها يأتي العلم كقوة رئيسة تحدد مواقع ونفوذ الكتل السياسية والمجتمعات. لقد انقسم العالم في عصر مابعد التكنولوجيا (العلوم فائقة التقدم وتطبيقاتها) إلى شمال يملك العلم وجنوب يفتقر إلى العلم. أصبحت الثروة ترتبط بالعلم أكثر مما ترتبط بالموارد الأولية. لقد انهار القطب السوفياتي بسبب خسارته لمعركة ما بعد التكنولوجيا ولمعركة التسيير. وانتقل الصراع من الأيديولوجيا إلى ما بعد التكنولوجيا. وتحولت دراسة الموارد البشرية من الطاقات العاملة أو الأيدي العاملة إلى الأدمغة العاملة. والعلم كما هو معروف مورد غير محدود ومفتوح النهاية. طفراته في التطبيق أدت إلى انهيار حدود الزمان. فلا تلبث تكنولوجيا متقدمة أن تتداول في السوق حتى يكون العلماء قد تقدموا في تصميم الجيل الذي يليها، مما يجعلها ليست فقط قديمة بل بائدة بكل معنى الكلمة. لم تعد القوة السياسية أو العسكرية حاكمة، إلا بمقدار ارتكازها على قوة ما بعد التكنولوجيا القائمة على العلوم المتقدمة. ولم يعد الأمن الوطني مسألة سياسية أو عسكرية أو حتى اقتصادية محضة، بل أصبح مسألة علم وتقانة قبل ذلك كله. التبعية لم تعد سياسية أو اقتصادية بل تحولت بدورها إلى تبعية العلم والتقانة. من يملك التقانة المتقدمة هو الذي يسيطر.

ولم تعرف البشرية ثورة وانفجاراً في المعلومات كما هو الحال الآن، مما جعل الخبراء يتحدثون ليس عن قنوات نقل المعلومات بل عن اتوسترادات حركة المعلومات، تعبيراً عن هذا الفيض والإمكانات الهائلة لتداوله. هذا

الفيض يطرح جدياً كما يذهب اليه تقرير نادي روما (13)، تحدياً كبيراً في التعامل مع المعرفة. ماذا نأخذ منها وكيف؟ التربية بصدد انقلاب جذري من حالة استيعاب المعلومات إلى حالة تمكين الإنسان طوال حياته من التعامل مع هذه المعلومات وتسليحه بالقدرة على اختيار المناسب منها. ذلك أننا لسنا بصدد فيض المعلومات فقط، بل نحن كذلك بصدد تداخلها وتشابكها وتعقدها وتكاملها. فلم يعد هناك علوم مستقلة أو معارف منفصلة عن بعضها البعض. كل المعارف أصبحت تشكل وحدة معقدة تمثل التحدي الأكبر للإنسان مما لم يحدث أن جابهه قبلاً.

يذهب تقرير اليونيسكو حول التربية والتعليم للقرن الحادي والعشرين (14) إلى أن الرؤية البازغة في التربية للقرن الحادي والعشرين يحكمها مبدأ التكامل الذي يجب أن يوجه التفكير الجديد: التكامل ما بين الموضوعي والذاتي، بين عالم الأشياء والعالم الإنساني، بين العلوم المضبوطة (العلوم البحتة) والعلوم الإنسانية. ويذهب بعيداً فيقرر أن القرن الحادي والعشرين سيكون المجتمع المرتكز على المعرفة Knowledge-Based Society بعد أن قضت الإنسانية طوال الثورة الصناعية في تنشئة الإنسان الاقتصادي Home- Economicus.

ويتابع نفس التقرير بالقول بأن عالم العمل سيتركز حول معالجة المعلومات والخدمات مع 5 – 6 تغيرات مهنية خلال المسار المهني. وسيغير عالم المعلومات تركيبة الخريطة المهنية عالمياً، نتيجة لاحتكاره أكثر فأكثر من قبل

---

(13) الكسندر كينج وبراتراند شنيدر: **تقرير**، مرجع سابق.

(14) **وثيقة معدة في سبتمبر 1992** للنقاش من قبل اللجنة الدولية للتربية للقرن 21 (غير منشورة).

القلة، مشيراً إلى خطر انقسام العالم إلى ثلاث شرائح من الطبقية العلمية التي أخذت تحل محل الطبقية الاقتصادية. ستكون هناك قلة قيادية تمتلك العلوم المتقدمة عالية الكثافة وتتعامل مع التقنيات المتقدمة التي تستهلك هذه الكثافة العلمية، ويقابلها قاعدة من أشباه المتعلمين أو أنصافهم ممن يشكلون قاعدة حرفية خدمية تابعة.

هذه القلة المتعلمة، سوف تسلح بإمكانات ذهنية عالية للتعامل مع التكنولوجيا الذكية مشكلة طبقة النبلاء الجدد الذين يتحكمون بالبشرية.

ولقد أخذت المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً في وضع برامج تعامل النخبة الذكية مع الآلات الذكية (الحاسبات المتقدمة) منذ الطفولة الأولى، ناسفة بذلك مراحل التعليم التقليدية، وملغية الكتاب والدفتر والقلم. ويخشى تقرير اليونيسكو المذكور من إزدراء هذه النخبة للقاعدة، ورفض التعامل معها، وكأننا بالعلم الخارق في قوته يحل محل الدم النبيل في تحديد المكانات والمقامات والعلاقات.

إن القدرة الهائلة على تخزين ومعالجة وتداول هذا الفيض غير المسبوق من المعلومات بفضل مراكز المعلومات والحاسبات الآلية ذات الطاقة العالية يخلق فرص قوة علم وقدرة على سيطرة وتوجيه لم تعرفها البشرية مسبقاً. إنها تجعل أكبر الفرص في متناول كل من يرغب فيها. إلا أنها تشكل التحدي الأكبر والأخطر في الآن عينه، وهو تحدي التهميش وفقدان التكافؤ الجذري لكل من يتخلف عن الركب أو يبقى خارج الحلبة.

هذا الواقع بجميع خصائصه الكمية والنوعية يفرض التحدي الثاني الأكبر على المجتمع العربي الخليجي. لقد أفاض المفكرون والدارسون الخليجيون منهم والذين اهتموا بالخليج في تحليل الواقع التعليمي التربوي الذي أطلق عليه اسم (تربية اليسر) (15). يتصف هذا التعليم في توجهه إلى اجتياز الامتحانات ونيل الشهادات. الشهادة هي الغرض وليس المعرفة ولا المهارة اللتان يفترض أن يكونا غاية التربية (16) لقد جعلت الوفرة مسألة الإعداد والتكوين تبدو وكأنها غير ضرورية، مما أدى إلى انحسار معنى الجهد والرغبة في الإنجاز.

ويجمع التربويون الخليجيون على أن المطلوب ليس مزيداً من الإنفاق على التربيّة والتعليم بل إعادة تعريف أهدافهما وصولاً لتجنب سوء التربية (أو خطأ التربية) Miseducation. فالوفرة ليست ضمانة إلا بما هي فرصة لإعداد القدرة. كما أن شراء الخبرة والاعتماد عليها لا يشكل حصانة أو بديلاً عن القدرة. ولابد من الوعي بمدى سهولة ضياع الموارد إلا إذا وظفت في إعداد طاقات بشرية.

لم يعد يكفي امتلاك الخبرة باستهلاك التكنولوجيا وتشغيلها، بل لابد من النهوض إلى التحدي الجدي المتمثل في امتلاك ناصيته العلمية الموجه لها ومنطق بنائها وإنتاجها. لابد من تجاوز مرحلة براعة التشغيل Know How

---

(15) د. عبدالعزيز جلال: **تربية اليسر وتخلف التنمية**، سلسلة عالم المعرفة، العدد (91)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1985.

(16) د. محمد جواد رضا، **صراع الدولة**، مرجع سابق، ص 109.

وصولاً إلى مرحلة منطق المعرفة Know Why (17) التي تشكل وحدها الدخول في عصر ما بعد التكنولوجيا. أي أنه ينبغي النهوض لتحدي الانتقال من أطراف التكنولوجيا إلى قلبها. تلكم قضية كبرى تدخل بدورها في لبّ تخطيط أي سياسة خليجية عربية مشتركة ومستقبلية لرعاية الطفولة.

ثالثاً - الهيمنة الإعلامية وتحدّياتها:

تشكّل ثنائية المعلومات - الإعلام مصدر القوة والسيطرة الرئيسين كونياً في الوقت الراهن ومستقبلياً. وكما أن هناك فيضاً من المعلومات يشكل الثروة الرئيسة والطبقية الجديدة، فإن هناك غلافاً إعلامياً يحيط بالكرة الأرضية كلياً، ويتخذ طابع الحتمية الإعلامية التي لا تفلت منها بقعة في العالم. ولقد بدأ الأمر يتخذ طابع الهيمنة نظراً لتلاقي ثالوث الحاسب الآلي والقمر الاصطناعي وشاشة التلفزيون في تكنولوجيا الإعلام المعاصر. هذا الثالوث أنتج إمكانات إعلامية هائلة وتدفقاً في المعلومات انهارت معه فعلياً حدود المكان ما بين أصقاع الكرة الأرضية، وحدود الزمان من خلال سرعة البث الحي لأي حدث في أي مكان من العالم لحظة حدوثه ذاتها. لقد انفتحت آفاق الزمان والمكان وخرج الإنسان من العزلة والانحسار التقليديين، وأصبح بإمكانه الاطلاع على جلّ ما يدور على سطح الكرة الأرضية وهو قابع في أريكته. تلك ولا شك فرصة معرفية لم تعرفها البشرية سابقاً، وبالتالي فرصة غنى غير مسبوق العهد.

---

(17) حمدي أبو النجا: «التقانة المناسبة والتنمية العربية»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (175)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993.

لم تكتف الشاشة الصغيرة بمزاحمة بقية وكالات المعلومات والمعرفة (المدرسة، الكبار، الأقران، التراث التاريخي) بل أخذت تحل محلها بشكل متزايد مما جعل الخبراء يطلقون على الجيل الجديد اسم (أبناء الصورة). والواقع هو أهم من هذا، فالجيل الجديد والأجيال القادمة مهيأة أكثر فأكثر لأن تصبح رهينة الشاشتين المتكاملتين والمترابطتين: شاشة التلفزيون وشاشة الحاسب الآلي. وهناك احتمال متزايد لأن تحل الشاشتان محل الواقع الفعلي نظراً لقدرتهما الهائلة على تلبية كل الحاجات المعرفية والترويحية والجمالية والتشويقية والإثارية، مما لم يعد يجاريه في زخمه وسرعته وكثافته أي وسائط أخرى. أبناؤنا أصبحوا، أو هم في طورهم لأن يصبحوا، مدمني شاشات، نظراً لكثافة أوقات المشاهدة كما أصبح معروفاً (18). ونصيب أطفال المجتمع العربي الخليجي عالٍ بشكل واضح من هذه الحالة.

يذكر تقرير نادي روما (19) نقلاً عن مارجريت ميد (العالمة الأنثروبولوجية) قولها في تلخيص هذا الواقع: «إن صغار السن هم السكان الأصليون في هذا العالم الجديد الذي أصبحنا فيه - نحن البالغين - نمثل المهاجرين. لم يعد البالغون يشكلون المرجع كما كان الحال في الماضي. فالأطفال يعرفون أكثر من آبائهم. وقد يكونون قد جربوا أكثر من آبائهم... كذلك هو حال المعلم الذي أصبح غير مؤهل للتعامل مع تلاميذه الأكثر معرفة وتجربة منه في شؤون الحياة... بسبب دخول الإعلام الكثيف من ناحية وتكنولوجيا المعلومات من ناحية ثانية».

---

(18) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة**، د. مصطفى حجازي، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (25)، البحرين، مارس 1994.

(19) الكسندر كينج وبرتراند شنيدر. **تقرير**، مرجع سابق، ص 126.

كم منا لازال يشكل مرجعية علمية أو فكرية أو قيمية لأبنائه؟ وما هو وزن هذه المرجعية إذا وجدت؟ ذلكم بالطبع ثمن التقدم وحتميته. وتلكم هي المعطيات الجديدة التي يتعين التعامل معها.

إلا أن المسألة تكتسب جديتها وصولاً إلى مرحلة الخطورة نظراً لطبيعة هذا الإعلام وتوجهاته. إنه إعلام الإثارة وشدّ الانتباه وقطع الأنفاس في المقام الأول. إنه يقصف المشاهد بكمية هائلة من المعلومات من كل لون وبإيقاع سريع ومثير مما يجعل إمكانية الاستيعاب محدودة، ناهيك عن إمكانية النقد والتحليل والاختيار واتخاذ المواقف. المعلومات تحتشد بشكل لا يتيح فرصة صياغتها في معرفة، ناهيك عن استخلاص الحكمة الموجهة للسلوك في الحياة. ذلك هو التحدي الأول الذي يتعين التعامل معه والذي يشكل نوعاً من الاختراق للخصوصيات الفردية والجماعية فارضاً واقعه الوحيد عليها على شكل انطباعات تمتلك المشاهد من خارج بدل أن تتحول إلى رصيد معرفي مستوعب ذاتياً.

على أن مادة المعلومات والإعلام هذه أخذت تصبح أكثر فأكثر حكراً على مراكز نفوذ محدودة، وذات جبروت متزايد هي تلك التي تمتلك التكنولوجيا المتقدمة وعالية الكلفة الخاصة بها. وهي كما هو معروف تشغل هذه التكنولوجيا لخدمة أغراضها في المقام الأول، أو على الأقل من خلال مرجعياتها الخاصة بالضرورة. هناك حالة عدم تكافؤ فعلية بين قوة مراكز البث وقوة مراكز التلقي. ولم تعد هذه الحالة تقتصر على انتقاء المعلومات فقط، بل هي تحولت إلى عملية قولبة كاملة للعقول والأذواق والتوجهات والسلوكات. تكفي الإشارة إلى تلك التسمية التي أطلقها على جيل الشاشة

الراهن المؤرخ الأفريقي الشهير جوزيف - كي - زيربو: «إنسان الكوكاكولا»*. ذلك هو التحدي الثاني الذي يتعين التعامل معه في أي سياسة لرعاية الطفولة.

على أن المادة الإعلامية تحتقن بالعنف. فالتلفزيون يكاد يصبح متخصصاً بنقل أخبار العنف ومآسيه في جميع مناطق الكون. كثافة العنف هذه تجعله يبدو أمراً مألوفاً. وتهدد بخلق حالة تبلد أمام العدوان والمآسي الإنسانية من خلال كثرة المشاهدة التي تغرق المشاهد في مناخ عنفي. ويلازم العنف وجاهة الاستهلاك بالطبع: النجوم، الرفاه، حالات الحظ والحظوة والبذخ مما يمتع ويثير. إن ثلاثية العنف والاستهلاك والبذخ تشكل اختزالاً للواقع الإنساني: تطمس الجهد، تطمس الإنتاج، وتطمس التعاون والتآلف ومعها الكثير من المشاعر الإنسانية. ذلكم هو التحدي الثالث الذي يتعين التعامل معه في سياسة رعاية الطفولة ليس خليجياً فقط بل كونياً. فمن حق الطفولة والناشئة أن تتحصن وتلقى الحماية ضد أشكال العنف وتحريف واقع الحياة هذين.

على أن ما سبق من تحديات يرتبط بالجيل الذي أخذ يتقادم من تكنولوجيا الإعلام. وتجابه البشرية حالياً تحديات مختلفة نوعياً مع قدوم الجيل الجديد من هذه التكنولوجيا والتي ستنتشر خلال سنوات قليلة قادمة بشكل تجاري.

(*) اعتاد الباحث إطلاق تسمية جيل البيبسي كولا على هذه الحالة، حيث يقصد بها الميل المتزايد لقولبة الشباب والناشئة كونياً: في الملبس والمأكل والذوق الموسيقي والأبطال والشارات.

الجيل الجديد من أجهزة التلفزيون سيحتوي حاسباً آلياً يجعل قوة إلتقاطه تتراوح ما بين (500 إلى 1000) محطة إرسال عالمية ومحلية، كما سيرتبط بمراكز المعلومات التي تصبح في المتناول بغالبية محتوياتها. إنها بالطبع فرصة مستقبلية غير مسبوقة لتوفير صنوف المعرفة. ويبقى التحدي متمثلاً في كيفية الاستفادة من هذا الفيض المعرفي.

والجيل الجديد من أجهزة التلفزيون سيكون قادراً على تقديم الصور المجسّمة مما أطلق عليه تسمية (الواقع الافتراضي). هنا يتوقف الإنسان عن أن يكون مشاهداً للصورة، بل سيكون في إمكانه الغوص في الصورة كما لو كان يقوم برحلة فعلية في المكان. أو هو يغوص في التاريخ المجسّم لأحداث الماضي. تلك أيضاً فرصة تربوية معرفية غير مسبوقة تجعل كل تكنولوجيا التربية وطرائقها بائدة. فكيف يمكن إعداد العدة للاستفادة من هذه الفرص وعدم التخلف عن الركب في طريقة إعداد الأجيال القادمة؟

على أن التلفزيون المخلّق Virtualtelevision يشكل الثورة الفعلية في كل ذلك، كما يشكل التحدي الأكبر في آن، من خلال إمكانات الحاسبات الآلية المتقدمة (الآلات الذكية) وارتباط التلفزيون بها سنكون بصدد برامج تحاكي الواقع بكل خصائصه وقادرة على إنتاج مزيج حسب الطلب ما بين الواقع الفعلي والواقع المخلّق، مما أصبح يستخدم في التقنيات السينمائية. الأخطر من ذلك سيكون بالإمكان تحوير الواقع الفعلي من خلال التقاطه وبثه الحي مباشرة، وإعادة تشكيله بدرجة عالية من الدقة والإتقان يستعصي اكتشافها حتى على الخبير. وذلك تبعاً لرغبة أو مخططات المراكز التي تمتلك هذه القوة. يمكن التلاعب حسب الرغبة بالوقائع الحية من أحداث وأشخاص (بتعابيرهم وأقوالهم) بدون أن يفطن المشاهد لما يجري.

يذكر فيليب كايو الباحث في المعهد الوطني الفرنسي للسمعيات البصريات(20) في كتابه بعنوان (المخلق أو المضمر، فضائل ودوارات) بأن عصر ما بعد التلفزيون قد ابتدأ، حيث يمر عالم الصورة بثورة لم تعرف بعد كل أبعادها ونتائجها. إنها ثورة مشابهة لاختراع الأبجدية ولولادة المطبعة أو اختراع فن التصوير. نحن بصدد نظام تمثيل للأشياء وتقديم لها لاصلة له بكل الخدع التصويرية المتعارف عليها. إننا بصدد اختراع أداة كتابة أصيلة تجمع بشكل فذ ما بين المعلوماتية وتقنيات الاتصال والوسائل السمعية البصرية المألوفة، مكونة وسيلة جديدة للخلق والمعرفة على حد سواء.

الجديد في الأمر هو فتح باب التلاعب والتزوير والتحريف والخداع على مصراعيه. وتحكم مراكز القوة الإعلامية التي تملك هذه التكنولوجيا بكل ذلك. فما العمل بالنسبة لإعداد الطفولة للتعامل مع واقع مصطنع له كل خصائص الواقع الحي وقادر على تحويره والحلول محله بكل المقادير المرادة والمقصودة؟

ولذلك فهو يطلق نداءه «أصبح نمو الوعي بهذه المسألة أمراً ملحاً. كما أصبح ملحاً تحسين تكوين المواطن من خلال إنشاء محو أمية إعلامي جديد. لقد أصبحت الصورة طريقة في الكتابة، ولذلك لم يعد من الجائز النظر إليها على أنها تحصيل حاصل، تشاهد بلا مبالاة، بل يجب من الآن فصاعداً أن تقرأ وتحلل بعناية... كما تعلم المواطن أن يفعل مع النص المكتوب... لقد أصبح مهماً من الدرجة الأولى وضع ضوابط لهذا الواقع، وإرساء أسس أخلاقيات الصور المخلّقة... يتوجب علينا تعلم اتخاذ مزيد من المسافة من عالم الصور هذا في زيفه وتشبيهاته وعدم ترك أنفسنا نخدع بواقعية الحواس المزيفة هذه» (21).

---

(20) Philippe Queau, Le Virtuel, Vertus et Vertige, Champ Vallon INA, Paris

(21) مأخوذ من مجلة **لموند الديبلوماسي**، عدد أغسطس 1993، ص 17.

«لقد أصبح العالم بأسره قرية إلكترونية واحدة، وهذه الحقيقة لا تحتاج إلى ترخيص من أية وزارة إعلام. والخيار أمام العرب محدد: أن يتعاملوا مع هذه الحقيقة بشجاعة وحماسة أو بجبن وتردد» (22).

لذلك فأي فرص يتعين علينا أن نأخذ ونستغل؟ وأي قدرات يتعين أن ننمي لإعداد أبنائنا لهذه الحتمية الجديدة؟ قضية أساسية تطرح في إطار سياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة.

رابعاً - عالم مادي بلا روح ومعركة القيم:

يتوافق المفكرون والمنظرون على أن الحضارة الصناعية الغربية القائمة على الوضعية ومبدأ المنفعة، قد أوصلت البشرية إلى مأزق خطير رغم إنجازاتها الكبرى. ولقد أطلقت على المجتمعات الناشئة عن هذه الحضارة تسمية (مجتمعات بلا روح) أو مجتمعات الافتقار إلى المغزى. ذلك أن كل الرفاه المادي والهوس الاستهلاكي لم يسهم في إثراء الوجود الإنساني. إن النزعة الاستهلاكية الضحلة لا تقيّم الفرد إلا بما يملك، مما جعل الجوانب الأكثر أهمية في الحياة تتأثر لصالح المغالاة في الفردية والأنانية والإفراط في الاستهلاك والتلهي. لقد تآكلت القيم الروحية في المجتمعات الصناعية بسبب طغيان المادية. ولقد انتقلت هذه العدوى إلى طبقة النخبة في البلدان النامية(23). ولقد أدى جنون الربح بأسرع السبل كما تشهد عليه أسواق الأوراق المالية، وبدون أي اعتبار للمصالح المستقبلية للبشرية وللكرة الأرضية إلى عملية

---

(22) د. غازي القصيبي: **أزمة الخليج: محاولة للفهم**، دار الساقي، لندن 1991، ص 103.
(23) الكسندر كينج وبرتراند شنيدر، **تقرير**، مرجع سابق، ص 216.

تخريب شبه منظمة، وتبذير للموارد بلا حدود وتدمير للبيئة وإمكاناتها. إن سلوكيات التركيز على الربح السريع والآني تتجاهل النظرة بعيدة المدى لقضايا كوكب الأرض مما يجعلها تتفاقم إلى درجة الخطورة الفعلية.

هذا التنافس على الربح والاستهلاك جرّ معه العديد من المآزق الخلقية، من إدمان، إلى لامعيارية أخلاقية، إلى تغليب المنفعة والأنانيات، إلى تهاوي الروابط الإنسانية. «يقال أن إجمالي حجم تجارة المخدرات يتجاوز الآن تجارة النفط. ولقد أصبح انتشار هذا الشر الذي لا يوجد من البوادر ما ينم عن تراجعه مصدر قلق عميق» (24).

وتعاني الطفولة كثيراً من آثار هذا الواقع. وتحفل التقارير الدولية عن أوضاع الطفولة ليس في العالم الثالث أو الجنوب فقط، إنما في أحزمة البؤس في الشمال بمعلومات مفجعة عن هذه المعاناة: الحروب والمجاعات والفقر والمرض والإهمال والاتجار بالأعضاء وسوء المعاملة.

وفي تحليل عن تأثيرات الوفرة على القيم أشار الدكتور تركي الحمد أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود إلى «أن التحديث والتنمية في دول الخليج قد أدخلا قيماً جديدة إلى المجتمع في الخليج هي في جوهرها عوائق للتنمية رغم أنها من إفراز هذه التنمية، ولعلنا نستطيع تلخيص أهم هذه القيم الجديدة بأنها تشمل فيما تشمل الاستهلاك المبالغ فيه والاستهلاك التفاخري ومحاولة الثراء السريع وبأية طريقة» (25).

---

(24) نفس المرجع. ص 68.

(25) د. تركي الحمد. **دراسات ايديولوجية في الحالة العربية**، سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت 1992.

ومن المعروف مدى العدوى التي أصابت المجتمع العربي الخليجي من استفحال هذه الحالة المادية والإسراف في الاستهلاك. لقد بدأت تشكل تهديداً جدياً لكل القيم الأخلاقية وقيم الأصالة والروابط الاجتماعية والتلاحم والتراحم الإنساني وأخلاقيات الدين الإسلامي الحنيف. ولقد أفاض الدارسون في دراسة هذه الظواهر وفي تحول القيم، وقدموا تحليلات هامة بصدد التعامل معها.

تكفي الإشارة إلى إحدى الدراسات الهامة لأحد علماء الاجتماع الخليجيين البارزين حول جرائم ذوي المصالح المحسوبين على قطاع الأعمال والشركات والبنوك والبورصة والأراضي والمواد الاستهلاكية على اختلافها والمناقصات والتعاقدات بهدف الإثراء السريع تحت إغراء الوفرة، وفي حالة من انعدام الالتزام بمفهوم حرمة الوطن والتناقض مع تقاليد الحضارة الإسلامية(26). «ولا ريب أن الثراء الفاحش السريع قد أدى، في حالات كثيرة، إلى انحدار فاحش سريع في المسلك الأخلاقي. ﴿كلا إن الإنسان ليطغى، أن رآه استغنى﴾ هذه حقيقة أزلية صدقت قبل اكتشاف البترول وتصدق بعد نضوبه» (27).

---

(26) د. فهد الثاقب. «جرائم ذوي النفوذ، تعريف وأمثلة من مجتمعات الخليج وشبه الجزيرة العربية»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (44)، جامعة الكويت، الكويت 1985.

(27) د. غازي القصيبي. **أزمة الخليج**، مرجع سابق.

هذا المنحى في تحوّل القيم ينذر بتشكيل حالة انكشاف في الحصانة الاجتماعية. فالأمن هو اجتماعي بمقدار ما هو عسكري، والسلام مدني بمقدار ما هو سياسي. ولا يقتصر الأمر على حفظ حقوق الأجيال الطالعة في البيئة القابلة للعيش والمحيط الآمن والنصيب من الثروة، بل يتعداه إلى خطر تشربها لنفس القيم هذه في حالة من تمثل نموذج الكبار وسلوكياتهم والإقبال على الإسراف في الاستهلاك ومظاهر الرفاه. وهو ما يهدد بإفقادها الحصانة الذاتية للسيطرة على المصير وصناعته. ذلكم تحد آخر يطرح على أي سياسة خليجية عربية مشتركة لرعاية الطفولة.

وليس هذا الأمر بمستغرب أو هو فريد من نوعه، إذا علمنا أن تقرير نادي روما ومعه تقرير اليونيسكو يتفقان على أن مسألة الأخلاقيات والقيم تشكل القضية التي ستدور حولها معركة المستقبل. فضلاً عن كونها تمثل أحد الأركان الأساسية لحلول مشكلات البشرية التي يجب أن تركز على التفكير بالمستقبل، ولو أدى ذلك إلى تهديد أرباح الحاضر. وتعدد الأخلاقيات التي يجب تمرسها وتبنيها من قضية البيئة إلى الهندسة الوراثية، إلى أخلاقيات التنمية وردم الهوة بين الشمال والجنوب، إلى أخلاقيات الكسب، وخصوصاً الأخلاقيات التي تتصدى للتلوث الإعلامي والتضليل الإعلامي، وصولاً إلى أخلاقيات التضامن التي تمليها إشكالية المصير المشترك للبشرية والحلول المشتركة لها، وأخلاقيات التفكير الشمولي الكلي في مقابل الأنانيات الفردية والجماعية وتنمية المسؤولية على مستوى الوعي والفعل، ويتوّجها جميعاً تعلّم أن نكون معاً بدلاً من تعلّم أن نملك.

خامساً - الوفرة وتحدّي انفجار الانفتاح:

إضافة إلى التحديات التي يطرحها الوضع العالمي والتي تمثل ضغوطاً ذات شدة خاصة على المجتمع العربي الخليجي نتيجة للدرجة العالية لاستهدافه من قبل القوى الكونية، فإن هناك تحديات أخرى داخلية تضاف إليها وتتفاعل معها وتتكامل في تصعيد التحديات التي تستلزم توظيف شطر عام من إمكانات الوفرة للتعامل معها.

لقد أدت الطفرة النفطية إلى نشوء حالة في المجتمع العربي الخليجي غير معروفة سابقاً في الظواهر الاجتماعية وتحولاتها. ولقد أخذت هذه الظواهر نصيبها من الدرس والبحث، ونشير هنا إلى أبرز ملامح هذه الظواهر.

كانت منطقة الخليج العربي قبل الوفرة النفطية تمثل حالة متماسكة ومستقرة على الصعيد الثقافي الاجتماعي الاقتصادي. كان هناك ثقافة شبه موحدة هي مزيج من ثقافة البداوة والصحراء وثقافة البحر والحرف والجهد. وكان التفاعل مع الثقافات المجاورة الهندية والفارسية مضبوطاً بصيغ مستقرة بدورها (28). وكان يسند هذا الواقع الثقافة العربية الإسلامية حيث تمثل المنطقة الجناح الشرقي لها. وأتى انفجار الانفتاح الذي جلبته معها الوفرة النفطية. وهو انفتاح مزدوج ويحمل تحدياً مزدوجاً بدوره.

---

(28) د. محمد عباس ابراهيم، «الهوية الثقافية بين الأصالة والمعاصرة في مجتمعات دول الخليج العربية»، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (19)، جمعية الاجتماعيين بدولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة 1988، ص 68.

فمن ناحية أصبح المجتمع العربي الخليجي مجتمعاً عالي الاستهداف من قبل العمالة الوافدة الكثيفة جداً والآسيوية منها بشكل خاص، (تزيد في بعض دولها عن 53٪ من عدد السكان الأصليين). هذه العمالة الآسيوية جلبت معها خليطاً من الثقافات المختلفة غير المعتمدة رسمياً كلغة علم وفكر وأدب، والتي تتسم بالجزئية والحسية والمحدودية، والتي أخذت تفرض ذاتها على صعيد الواقع والحياة اليومية، في اللغة والعادات والقيم لتبتعد بذلك وبمقادير متفاوتة عن قيم الأصالة والقيم العربية الإسلامية. ولقد بدأت هذه القيم والسلوكات تتغلغل من خلال تكرار الزواج من آسيويات من ناحية، ومن خلال كثافة ظاهرة الخدم/ المربيات من ناحية ثانية، ناهيك عن جحافل العمالة الخدمية التي تشكل حالة سائدة في الحياة اليومية، وتفرض ولو نسبياً أساليبها في التواصل والتعامل على الطفولة والناشئة كما على الكبار. وهو ما يولد حالة هجينة على الصعيد الثقافي يضاعف من آثارها السلبية مستواها المتواضع فكرياً وثقافياً. فهي ليست بالنماذج القدوة الفعّالة والبناءة، بل هي إلى العكس من ذلك أقرب.

بالإضافة إلى ما نجم عن تنامي الاعتماد على تلك العمالة الأجنبية الكثيفة والرخيصة، من تحولات وتأثيرات ملموسة على القيم التقليدية في المجتمع العربي الخليجي المعاصر، فإن للانفتاح والتحضر والتمدن المتسارع الخطوات، وما يصاحبه من سيادة معايير اقتصاد السوق الآتي من الغرب وما يشيعه من قيم الربح السريع والاستهلاك والرفاه والوجاهة والاستعراض، دوره المؤثر في بروز الكثير من التغيرات والمظاهر والسلوكيات الاجتماعية السلبية، وبصورة متفاوتة في العديد من أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويضاعف من جدية المسألة تسارع التغيرات الكونية وما تحمله من تحديات سبق الحديث عنها ومحدودية قدرة نموذج حياة الرفاه على التكيّف السلوكي معها.

تتفاعل هذه التحديات - التي عرضنا بعضاً من أبرزها - فيما بينها مُشكِّلة نوعاً من الإشكالية العامة (بمعنى طاقماً من المشكلات المترابطة والمتبادلة التأثير والتي يجب التعامل معها بكليتها وديناميا تها وليس بجزئياتها كعناصر منفردة). هذه الإشكالية تحتاج إلى رؤية شمولية وحلول كلية متفاعلة العناصر بدورها ومتكاملة الأثر والتأثير.

فلم يعد هناك من مجال لحلول ومعالجات جزئية، تدرس المشكلة أو الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن مجمل تلك القضايا والتحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع العربي الخليجي. الأمر الذي يتطلب معه أن نتجاوز تلك المعالجات المنهجية القائمة على ثنائية السبب والنتيجة بعد أن أصبح كل شيء مرتبطاً بكل شيء آخر.

من هنا تأتي أهمية التفكير بسياسة عربية خليجية مستقبلية مشتركة لرعاية الطفولة. وهي لابد أن تكون بالضرورة سياسة تستوعب الإشكالية وتطرح لها الحلولية (*).

(*) الإشكالية Problematique والحلولية Resolutique مفاهيم تمثل النظرة الجديدة للمشكلات الكونية ومنهج التعامل معها. وأبرز ما يميزها هو التحليل الشمولي والحلول المتكاملة للمشكلات والقضايا ذات الطابع المتداخل والمترابط.

الفصل الثاني

مقوّمات التعامل مع التحدّيات وولوج المستقبل

التحدّيات المتفاعلة التي تمثل الإشكالية المطروحة على المجتمع العربي الخليجي لابد أن يتم التعامل معها من خلال حلولية ذات مقومات متفاعلة بدورها تشكل نوعاً من نظام الاستجابة. نواة هذه الحلولية تتمثل في بناء القدرة، على صعيد تنشئة الطفولة ورعايتها. وتتكون القدرة بدورها من محصلة قوى الحصانة الذاتية (الفردية والجماعية) وقوى الفاعلية (في التعامل مع التحديات).

بناء القدرة يشكل من هذا المنظور لبّ أي سياسة مستقبلية مشتركة لرعاية الطفولة. ويتلخص الأمر في غاية أساسية هي توظيف الوفرة في بناء القدرة. وكما أدت الطفرة النفطية الأولى إلى إنجاز البنى التحتية وسد الاحتياجات الأولية للطفولة، يمكن الاستفادة من الوفرة الراهنة في تكوين الخبرة وبناء القدرة.

وإذا تم ذلك فسيكون للمجتمع العربي الخليجي فرصة هامة لولوج النظام العالمي الجديد الذي تحول فيه الصراع من الحرب إلى معارك التسيير والنماء القائمة على العلم والقوى الدماغية.

بناء الحصانة متعدد الأبعاد يتناول: الحصانة الوطنية، حصانة الهوية، الحصانة الصحية، الحصانة النفسية والحصانة القيمية. أما بناء الفاعلية فيتمثل في تربية الخبرات والقدرات المعرفية والتكيفية. وكلا الأمرين متكاملان حيث

لا فاعلية بدون حصانة. كما لاقيمة للحصانة المغلقة، المنكفئة على ذاتها، بل تحدد قيمتها في مدى قدرتها على الانفتاح والاغتناء والإغناء وتكوين نظم فاعلة أكثر فأكثر ارتقاء.

أولاً - الحصانة الوطنية:

لا يعيش نظام حي أو كيان في التفاعل والانفتاح على كيان أكبر منه إلا بمقدار قوته الداخلية وتماسكه. هذا الانفتاح من موقع القوة يمثل فرصة للارتقاء والإثراء، وإلاّ ضاع الكيان وتبدد في النظم الأكبر منه إذا اعتوره الضعف. يصدق ذلك على صعيد الأفراد والجماعات والمجتمعات والأوطان على حدّ سواء. وحيث أن الانفتاح مفروض بالضرورة تبرز أهمية التحصين الوطني.

يتمتع المجتمع العربي الخليجي بإمكانات ومقومات ثقافية وجذور مشتركة وروابط وثيقة وتماثل في التجربة التاريخية والتكوين الاجتماعي والمعطيات السياسية كافية جداً لتجعل منه نظاماً إقليمياً قادراً على العيش والتفاعل النشط مع النظم القارية والعالمية، إذا تم تعزيز وتفعيل هذه المقومات. إن هذا التفعيل يجعله قادراً على القيام بوظائف الحماية والأمن (المتمثلة بعلاقات القوة بينه وبين البيئة المحيطة) كما تجعله فاعلاً في تكيفه معها وإدارة الاعتماد المتبادل بينه وبينها بأفضل الشروط الممكنة. ذلك هو شرط بقائه، أما التوجيه إلى الخارج بدون حصانة وطنية فهو مخاطرة تبدد وتلاشٍ.

أي سياسة مشتركة ومستقبلية للطفولة لابد أن تركز على تعزيز مقومات المصير والانتماء المشترك والهوية العربية الإسلامية بشكل مخطط أكثر من أي وقت مضى.

لابد من الاستناد إلى هذه المقومات التاريخية والراهنة للهوية الوطنية وتفعيلها في توجه قصدي واعٍ. فالمعيار الأصلي لتعريف النظام هو الحس المشترك بالانتماء والمهمة المقصودة والمسؤولة لتجسيد هذه الهوية المشتركة. الروابط اللغوية والثقافية والدينية والاجتماعية تعطي قوة الدفع والصلات المبدئية للتوجه القصدي لأي نظام اقليمي (29). إلا إنها بدون تفعيل لاتكفي وقد تصبح شكلية مما يحمل خطر تبدد الهوية والكيان.

إن الطفل بطبيعته باحث عن هوية اجتماعية وطنية وعن انتماء يبدأ بالأسرة ثم الحي والمدينة ثم المنطقة ثم البلد ثم الوطن ثم الإقليم وصولاً إلى الأمة. وهو يحاول تعريف نفسه على كل من هذه الصعد.

فكما أنه يحمل اسماً وينتمي إلى أسرة كذلك هو بحاجة إلى انتماء إلى جماعة ومجتمع وإلى وطن. ولابد من جهود واضحة لتعزيز هذه الهوية من خلال بناء شبكة الانتماءات هذه. وهو بناء يتشكل بواسطة الثقافة ورموزها والأيام والمناسبات والشعائر والشارات والأعياد والتربية الوطنية والتربية الإسلامية والتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسياسة. كما أنه يتكون بواسطة نمذجة الشخصية الوطنية من خلال الأبطال والقادة والروّاد مستودع الاعتزاز الوطني.

---

(29) د. محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام**، مرجع سابق.

«إن روح المواطنة تعني ألا ينظر الواحد منا إلى الوطن باعتباره بقرة حلوباً يمتص منها ما استطاع مادام قادراً على الامتصاص. روح المواطنة تعني أن يدرك الواحد منا أن المصلحة لا تعني مصلحتي فحسب، أو مصلحة أسرتي فحسب، أو مصلحة قبيلتي فحسب، بل خير كل إنسان داخل حدود الوطن وخير الأجيال القادمة التي لم تولد بعد»(30).

من خلال هذه الشبكة المكونة لهيكل الشخصية الوطنية، والهوية الوطنية والاعتزازبالانتماء تبزغ روح التضحية والوفاء والذود عن الحمى والعطاء. فالهوية الوطنية تستحق ولا تمنح هبة. والانتماء له ثمن لابد أن يدفع . ومن خلال هذا التعزيز يتم الانفتاح على الكون وتترافق التربية الكونية (*) مع التربية الوطنية.

ويصبح الانفتاح فرصة إسهام في بناء الحضارة الجديدة التي تشكل طموحاً واعياً أو كامناً لدى كل المجتمعات البشرية: احتلال مكانة فاعلة في صناعة التاريخ.

---

(30) د. غازي القصيبي: **التنمية وجهاً لوجه**، الكتاب العربي السعودي (23)، الطبعة الثانية، تهامة للنشر، جدة 1989.

(*) التربية الكونية مسألة يطالب بها العديد من التقارير حول التربية للقرن الحادي والعشرين. ويقصد بها إدراك التعاضد الكوني والمصير المشترك وفهم تفاعلات النظم العالمية الجديدة بكل تعقيداتها وتحدياتها وفرصها.

ثانياً - حصانة الهويّـة الثقافيّـة :

تشكل الهوية الثقافية القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها الهوية الوطنية. وعندما تتعرض هذه الأخيرة للتهديد بفعل ضغوطات خارجية أو داخلية تقوم الهوية الثقافية بوظيفة الدرع الحامي والحصن الدفاعي الأخير. وفي تلازمهما وتنشيطهما في الممارسة وفي خلق مناخ اجتماعي عام يتلون بخصائصهما ويتوجه بمقوماتهما الكبرى، تتشكل الشخصية الوطنية الحضارية المميزة، والقادرة على الانفتاح والتفاعل من موقع المنعة. مما يجعل هذا الانفتاح يمثل فرصة نماء وتقدم من ناحية وفرصة إسهام في ركب الحضارة الإنسانية من ناحية أخرى.

لقد فطن لهذا الأمر المفكرون والقياديون السياسيون والاجتماعيون في المجتمعات المتقدمة وجعلوا من الثقافة استراتيجية قائمة بذاتها جنباً إلى جنب، وعلى قدم المساواة مع الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية. الصراع في الغرب لا ينصب فقط راهناً على السياسة والاقتصاد مع أنهما في الواجهة، بل يدور وبنفس الحدة والاهتمام على صعيد تحصين الكيان الثقافي(31).

تجمع التقارير والدراسات عن الواقع الثقافي العربي عموماً بما فيه واقع المجتمع العربي الخليجي على أن الأرض العربية عطشى ثقافياً (32). وأن التسرب الثقافي الوافد يتزايد باطّراد بمقدار تزايد هذا العطش وشحّ المدد المحلي للثقافة الوطنية في مختلف وكالاتها وقنواتها ومظاهرها.

---

(31) من أجل عرض كامل لمسألة الثقافة وعلاقتها بالهوية والتنشئة ،انظر د. مصطفى حجازي وآخرون، **ثقافة الطفل العربي بين التغريب والأصالة**، سلسلة ثقافتنا القومية، العدد (2)، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط 1988.

(32) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **إستراتيجية الثقافة العربية**، (8) مجلدات، منشورة في الكويت 1986.

ويشكّل المجتمع العربي الخليجي حالة تعرض جدي لضغط الثقافات الوافدة: الهيمنة الإعلامية الغربية التي تحاول تعميم أنساقها الثقافية والاقتصادية والسياسية على الكون من ناحية، وخليط ثقافات العمالة الآسيوية وما تحمله من عناصر الوهن للجسم الثقافي الوطني من ناحية ثانية. ويتفاعل هذان التأثيران مما يولد تلك الحالة التي يعيشها أبناء هذا المجتمع من قلق على الكيان والهوية والذات وخوف الغرق في فيضانات الثقافات الوافدة، على أن الهيمنة الإعلامية الغربية تبقى الأخطر والأكثر تهديداً نظراً لقدراتها الفائقة على الإمتاع والإخلاب والتشويق والجذب وما تقوم عليه من قدرات فنية وعلمية وتقنية هائلة وهو ما يجعل النماذج التي تقدمها للشبيبة والناشئة والطفولة على حدٍ سواء ذات تأثير خفي يتغلغل بدون مقاومة تذكر.

هذا في الوقت الذي تتمتع به الثقافة العربية والإسلامية بقدرات وغنى منقطعي النظير في الحضارات البشرية. فلقد اثبتت عبر التاريخ الطويل أنها فعلاً الدرع الحاميَ والحصن المنيع الذي حمى هذه الأمة خلال ما تعرضت له من محن الغزو والاحتلال. ذهبت الاحتلالات وزال الغزو وبقيت الأمة، على الأقل على صعيد الهوية الثقافية، محتفظة بكيانها وبجذور أصالتها الإسلامية معتزة بروح الانتماء القومي. والهيمنة الإعلامية الغربية والضغوط المستمرة التي تمارسها بأشكال مباشرة وغير مباشرة ليست سوى الموجة الأخيرة من الحرب على الثقافة العربية الإسلامية.

ذلك أن «الثقافة العربية مهما كانت تناقضاتها ونقائص تكوينها الراهنة، هي مستودع لحضارة إسلامية مستقلة وسيدة، أثرتّ ولا زالت تؤثر، وربما أكثر من أي ثقافة أخرى، في مصير العالم ومستقبله. وهي لن تتوقف عن الضغط على العرب أنفسهم حتى يتاح لها امتلاك أدوات السيادة، أي التقنيات الحضارية التي تتيح لها لعب دورها وتحمل مسؤولياتها العالمية التي تنسجم مع حقيقة هذا التأثير وحجمه» (33).

وليس من المبالغة في شيء القول أن الخيار المصيري الوحيد للعرب عموماً وللمجتمع العربي الخليجي خصوصاً، هو ذلك الذي يجعل منهم في المستقبل مركزاً للإنتاج الحضاري الفعلي وليس سوقاً استهلاكية. . . وتكتلاً سياسياً مستقلاً (34) يلعب دوراً فاعلاً وليس هامشياً في السياسة العالمية وحتى لا يكون لعبة بيدها.

لابد إذن - وأكثر من أي وقت مضى - الاستعداد للتعامل مع التحديات السياسية والإعلامية والثقافية من سياسة فاعلة لتعزيز الهوية الثقافية لأطفال المجتمع العربي الخليجي حتى يقيض لهم البقاء الكياني. فالأمر يتعدى حفظ حق الأجيال الطالعة في الثروة المادية والموارد الطبيعية وصولاً إلى حفظ حقهم في هوية وكيان وتحصينهم ضد أخطار التبدد. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تفعيل هذه الثقافة العربية الإسلامية، من خلال جميع الوكالات والقنوات والمجالات والمستويات التي أصبحت معروفة. لابد من تقديم نماذج

---

(33) برهان غليون، «حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية»، من كتاب **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1991، ص 29.

(34) نفس المرجع، ص 26.

ثقافية لهؤلاء الأطفال تتمتع بالحيوية والحياة والجاذبية مما يجعلها قادرة على تشكيل نواة شخصيتهم والاعتزاز بانتمائها. من هنا تبرز وتتعزز وتتأكد أهمية البعد الثقافي في أي سياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة وإعدادها للمستقبل.

ذلك أن الهوية الثقافية كالهوية الوطنية ليست أمراً يعطى هكذا أو هو يقتصر على بعده المادي العملي ومرتكزاته من بنى فوقية كيانية. إنها ليست مجرد مسميات أو مسائل يتم التعامل معها كما نتعامل مع النفائس. بل لابد لها من التفعيل والتنشيط. وهنا يأتي دور تصور الجماعة لهذه الهوية. الهوية الثقافية، كالهوية الوطنية ليست معطى جامداً، بل هي خيارات كل منها يتضمن عناصر وأولويات واحتمالات تاريخية محددة، قد تنجح أو تفشل(35).

«تحديد الهوية ليست مسألة اعتراف بسيط بواقع، ولكنها إعادة تركيب لهذا الواقع، الذي نسميه الشخصية التاريخية... الاختيار الفاعل يفترض تحرر الوعي من العوامل التي تجعله يرفض رؤية الوقائع الموضوعية جميعاً لصالح التأكيد الوهمي على العناصر الإيجابية وحدها. الاختيار يستلزم إعادة نظر في النقائص والمعوقات وقبول معركة التصدي لها من أجل إنقاذ الهوية وتجديدها»(36).

تبنى الهوية إذن انطلاقاً من عناصرها الثابتة والأخرى المتحولة المتحركة في

---

(35) برهان غليون: **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993.

(36) نفس المرجع، ص 59.

بيئة محلية وإقليمية ودولية. لابد من تفعيل إيجابيات الثقافة العربية الإسلامية وتجسيدها في الرؤى والتوجه والسلوك في تنشئة الطفولة العربية الخليجية. عندها تساهم من خلال القيم التي تركز عليها ونظم العلاقات التي تبنيها على تكوين الشخصية الفاعلة والمتفتحة والمحصنة في آن معاً. ذلك وحده يضمن توفير أسس الاندماج في الحركة التاريخية، وتعظيم المشاركة في المغامرة الحضارية البشرية.

وأما التغني بالأمجاد والاكتفاء به فهو وقوع في الوهم الخطير. الثمن بالطبع كبير، إنما فرصة المجتمع العربي الخليجي القادمة قادرة على توفيره. وهي ميزة لا تتوفر كثيراً لبقية المجتمعات. يبقى العزم والإرادة والقرار والفعل والجهد الدؤوب من أجل نيل هذه المكانة. الحصانة الثقافية هي في المحصلة مسألة مصير في أي سياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة وهي واحدة من أبرز أبواب ولوج المستقبل.

ثالثاً – التحصين القيمي:

تشكّل القيم أحد أبرز مقومات الثقافة الاجتماعية. فهي تقوم بدور موجّهات السلوك ومعايير الممارسات والخيارات والمواقف. ومن خلالها تتحدد النظرة إلى الذات والآخر. ولذا فالقيم تحتل دوراً محورياً في بحث تحديات المستقبل والتعامل معها وإعداد العدة لولوجه. ولذا تجعل الدراسات حول التربية للقرن الحادي والعشرين والدراسات المستقبلية معركة القيم في صلب برامج الإعداد له.

لكل حالة اجتماعية قيمها المميزة لها. حيث تتباين قيم البداوة عن قيم المدينة، وقيم بناء الأمم عن قيم الرفاه والدعة، والقيم المادية الاستهلاكية عن القيم الروحية وربط حياة الإنسان بالمعنى.

ولقد أفاض علماء الحضارة في ربط نهضة الأمم وانحطاطها بالقيم وتحولاتها. ويأتي على رأسهم ابن خلدون الذي يعتبر إمام علماء الحضارة. كتاباته وتحليلاته لازالت ذات فاعلية راهنة كما كانت عند وضعها قبل عدة قرون. لقد قدم لنا تحليلات رائعة عن القيم التي تحكم نشأة الممالك وأبرزها قيم العصبية المرتكزة على تماسك الجماعة وروح الانتماء والولاء وروح البذل والعطاء وأخذ النفس بالجد والشدة وتغليب مصلحة الجماعة على الأنانيات الفردية وعلى رأسها روح الإخاء والمساواة في النهوض إلى تحقيق الغايات.

ويقابل ذلك قيم الرفاه حيث تنحط الممالك وتنهار. هنا يبرز التنافس والتناحر على النفوذ والسلطة وتتفشى روحية الارتزاق وتنتشر قيم الاستهلاك والاتكالية على الأتباع والمسخرين لخدمة النخبة. وتسود الدسائس وتبرز الأنانيات وتضيع الرسالة أو تتلاشى في التسابق على المصالح الآنية، وتتفكك الجماعة ويسود التسلط.

كم هي راهنة هذه الصورة في الحديث عن المجتمعات المادية الفاقدة للروح والمعنى، واستفحال قيم الاستهلاك وجنون الربح، وتبديد الثروة والمصادر الطبيعية من أجل الكسب الآني، وتفشي الأنانية والاستغلال وانعدام روح التعاون والتعاضد والتضحية!

وكم هي راهنة كذلك في التوجهات التي ترسمها الدراسات المستقبلية الحالية، مما أتت هذه الدراسة على ذكره في الحديث عن معركة القيم ومقوماتها: قيم التعاضد الدولي مكان الأنانية، قيم تغليب مصلحة الحياة على سطح الكوكب مكان الربح الآني، قيم الوجود والمعنى في مقابل الاستهلاك، قيم إعادة الاعتبار للإنسان بدلاً من تحديد قيمته من خلال ما يملك ويستهلك، وقيم الجهد وإغناء الحياة الروحية والثقافية.

إن الاستهداف العالي للمجتمع العربي الخليجي الذي رافق الوفرة النفطية وما صاحبها من انفجار الانفتاح، انصب في بعده الخفي والأكثر تهديداً على زعزعة قيم الأصالة من ناحية، وعلى محاولة القولبة وفرض النمط الغربي الاستهلاكي من ناحية ثانية. وقد تؤدي هذه الحالة اذا ما استمرت إلى بروز اللامعيارية الاجتماعية التي تصاحب الدرجات المتفاوتة من تناقض القيم. ومع اللامعيارية (أي فقدان القيم الموجهة نحو البناء والتماسك الاجتماعي) تتفشى كل الممارسات التي أفاض الباحثون في دراستها وتشخيصها، مما جعلهم يطلقون صيحات القلق والإنذار إزاء أخطارها.

من هنا تحتل مسألة التحصين القيمي مكانتها الأساسية في أي سياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة وإعدادها للمستقبل. وإذا كان لا بد من تلخيص الأمر في شعار معبر، فيمكن القول بضرورة توظيف الوفرة في تنمية قيم القدرة: متانة الخلق والدين، صلابة الشخصية والاستقامة، قوة السلوك، روح الجماعة والتعاضد والتسامح، روح الانفتاح على العالم والدنيا، قيم الجهد، قيم الإيمان والعمل والعلم(*).

(*) تلك هي القيم التي وجهت نهضة العملاقين الاقتصاديين: ألمانيا واليابان، وذلك فيما وراء التكنولوجيا، أي على مستوى البنى الاجتماعية الثقافية الفوقية.

وليس للمجتمع العربي الخليجي أن يذهب بعيداً في المكان بحثاً عن هذه القيم، فهي تحديداً قيم الأصالة العربية - الإسلامية. إنها تعاليم الدين الإسلامي الحنيف على صعيد التربية وتوجيه السلوك: على صعيد السياسة والاجتماع والاقتصاد والفكر(37).

في السياسة تنمى قيم تكريم الإنسان ﴿ولقد كرمنا بني آدم﴾(38) والشورى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾(39) والعدل والعدالة والمساواة ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾(40) والمسؤولية والسماحة الفكرية والاجتماعية ﴿فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره﴾(41) ورفض الظلم ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾(42).

وفي الاجتماع تنمى قيم العدل والتكافل الاجتماعي والمسؤولية العامة للجماعة والانتماء والولاء.

وفي الاقتصاد تنمى قيم العمل ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ (43) والجهد والإنتاج والتعاون وتكافؤ الفرص وصدارة المنفعة العامة على المنفعة الشخصية.

---

(37) منظمة الألكسو: **الخطة الشاملة للثقافة العربية، المجلد الأول، التقرير النهائي،** الكويت 1986.

(38) سورة الإسراء، آية 70.

(39) سورة الشورى، آية 38.

(40) سورة النساء، آية 58.

(41) سورة البقرة، آية 109.

(42) سورة الشعراء، آية 227.

(43) سورة التوبة، آية 105.

وفي الفكر ونمو الشخصية تغرس قيم العلم وتكريمه ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ (44) ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ (45) والاجتهاد وتفهم الكون والانفتاح عليه والتبصر بالحياة والصلابة الشخصية والشجاعة الأدبية والجهر بالحق.

ليس هناك حالة ثقافية تمثل فيها قيم الأصالة القيم المستقبلية ذاتها كما هو شأن الحضارة العربية الإسلامية. يتعين إذن في إعداد العدة للتحصين القيمي القيام بالجهد اللازم لتفعيل هذه القيم وتهيئة سبل وإمكانات تزويد الطفل العربي الخليجي بها، وتمثله لها كموجهات لسلوكه وخياراته وتفاعله وتطلعاته نحو دور مستقبلي نشط، في النظام العالمي الجديد، لا يكتفي بالانخراط فيه بل يتجاوزه إلى المشاركة في تحديد مساراته وتوجهاته.

رابعاً – بناء القدرة المعرفية من أجل شراكة مستقبلية:

تلك هي إحدى أكبر التحديات التي يتعين التعامل معها لكل مجتمع يريد ولوج المستقبل. المعلومات ستكون المادة الأولية الأساسية لحضارة المستقبل. وهي مادة متنامية باستمرار على عكس بقية المواد الأولية التي تتجه نحو النضوب. التحدي الأكبر هو تحويل هذه المعلومات إلى معرفة. فنحن نعلم الكثير ولا نعرف إلا القليل، ولا نفهم إلا الأقل. ستكون المعرفة متجددة ومتطورة مما سيؤدي إلى توالي ظهور علوم جديدة ومنهجيات جديدة وتقنيات جديدة وتخصصات جديدة.

---

(44) سورة المجادلة، آية 11.
(45) سورة الزمر، آية 9.

البشرية بصدد الانتقال من الاعتماد على الطاقات التقليدية النفطية والكهربائية والنووية إلى الطاقة المعلوماتية والعقل البشري والذكاء الصناعي وتوليد المعلومات (46). وسيحدث مزيد من تجاوز الإنسان لحدود حواسه الطبيعية (كما هو الحال مع الواقع الافتراضي) وستكون المعلومات والمعارف بمتناول الجميع وتصل إليهم حيث هم: من بريد الكتروني إلى منازل الكترونية إلى تعليم الكتروني، إلى إدارة الصحة والحياة.

التعليم والتعلم المستقبلي ستتركز أهدافه حول بناء إنسان المستقبل. وفي ذلك سيتم الانتقال من منهج مراكمة المعلومات إلى استيعابها وتشغيلها وإنتاجها. وسيتم الانتقال من الفصل بين مجالات المعرفة إلى تكاملها وفقاً لمبدأ وحدة المعرفة، حيث علاقة كل شيء بكل شيء. وستخطط عمليات التعلم كي تتضمن التنوع في الأوقات والأماكن ونظم الدراسة مما يلائم أوضاع كل متعلم. وسيتم التحول من اكتساب معارف ومهارات أساسية متخصصة مرة واحدة وإلى الأبد إلى عملية بناء مستمرة ذات تحولات دائمة طوال الحياة. وسيتم السماح للمتعلم بالاختيار في جميع عمليات التعلم وتقويمه وأدواته. ويتاح له الربط بين المعارف من خلال المعالجة الآنية لعدة متغيرات والتعامل مع كمية هائلة من المعلومات من خلال اتصاله بقواعد المعلومات الكبرى. وسيتركز الجهد حول استيعاب المشاكل بشكل أعمق من خلال تأمين محيط ذكي ينمي إنساناً أكثر ذكاء. ويتطلب ذلك كله إعداد الإنسان الفاعل الذي يمتلك مهارات المعلوماتية في شتى مجالات النشاط الإنساني.

---

(46) مأخوذ من محاضرة للدكتور سمير قمص، غير منشورة ألقيت في كلية التربية، جامعة البحرين، أبريل 1993.

وسيكون من تتاح له فرصة امتلاك هذه المهارات المعلوماتية والتعامل مع قواعد المعلومات الهائلة إنساناً متعدد المهارات، قادراً على التعلم الذاتي والمستمر، سريع الاستجابة للتغيير، قابلاً للتأهيل والتدريب وبصورة مستمرة، مبتكراً، مبدعاً، قادراً على التفكير المنظومي وحلّ المشكلات والتخطيط والحوار واتخاذ القرارات، والتعلم الذاتي، والتعلم التعاوني العالمي (47). ذلك أن تكنولوجيا المعلومات وقواعدها ستجعل من الكون كله قاعة صف، في مدرسة الفكر والذكاء، مع تحول نوعي في دور المعلم والمنهاج، من تقديم المعلومات الجامدة إلى قيادة عملية التعلم وتأمين مستلزماتها. مع ما يستتبع ذلك من تحول في أساليب التقويم، ووضع معايير جديدة للتفوق الأكاديمي، وإتاحة فرص التفوق لكل من يرغب ومن لديه الاستعداد للانخراط في العملية. وسيكون لبّ كل هذه العمليات اكتساب مهارات الاتصال الكوني ومهارات التفكير العليا.

من سيلج هذا الميدان ويدخل عالم القوة وامتلاك أسبابها والمشاركة في صياغتها، وسيتاح له المشاركة في زمام القيادة والتحكم ليس على مستوى بيئته المحلية فقط إنما على المستوى العالمي أيضاً؟

وهكذا فالانخراط في هذه المغامرة المعرفية المذهلة سيشكل نوعاً من المسيرة التي تبدأ ولا تنتهي. ذلك أن التربية طوال الحياة أصبحت المفهوم الرئيسي في جميع المجتمعات المتقدمة والنامية على حدّ سواء، وستشكل إطار عمل

---

(47) نفس المرجع.

السياسات التربوية في العقود القادمة. ولن يقتصر الأمر على الثورة المعلوماتية في تشكيل مستقبل المعرفة واكتسابها فقط، إنما سيتضاعف تأثيره من خلال تضافر كل العلوم الإنسانية المنصبة على المعرفة (الإناسة - علم عادات الحيوان - علم النفس - أبحاث الدماغ وعلم المعرفة التكويني - الألسنية العامة والتطبيقية - نظرية المعلومات - علم المعرفة والذكاء الاصطناعي) كي تطلق ثورة موازية في تبكير اكتساب المعرفة. الثورة التربوية القادمة ستتوجه إلى مرحلة الطفولة الأولى. وذلك من خلال تنشيط تكوين الشبكات البنيوية العصبية التي تنظم المثيرات الحسية في نظم معرفية، خلال فترات التكوين المبكرة والحرجة من نمو الطفل. ملامح الثورة القادمة على هذا الصعيد تسلط الضوء على مرحلة ما قبل المدرسة وكيفية استغلال طاقات الذهن غير المستفاد منها. فلقد اتضح أن ذهن الطفل حديث السن هو جهاز في حالة نشاط جم وغاية في التعقيد، وليس كياناً خاملاً أو صفحة بيضاء كما كان يتصور الكبار.

أي سياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة لابد لها أن تتخذ موقفاً جدياً وسريعاً من هاتين الثورتين المعرفيتين ضماناً للشراكة المستقبلية في إدارة الكون. فمن حق الطفل العربي الخليجي أن توظف الوفرة الراهنة والقادمة في تأمين أسباب الاقتدار المعرفي له لضمان حقه في الشراكة المستقبلية. المجتمع العربي الخليجي يملك أسباب ووسائل دفع الثمن المادي. تبقى الإرادة في اتخاذ القرار لبذل الجهد البشري اللازم لبناء هذه القدرة. هنا يكمن المعيار المفصلي الحاكم. فالقدرة على عكس الخبرة غير قابلة للشراء أو التفويض.

خامساً – الصحة الجسدية – النفسية عماد القدرة:

تشكل الصحة الجسدية – النفسية أساس نمو القدرات العقلية والسلوكية التكيفية الضرورية للتعامل مع الحياة وضغوطاتها والاستفادة من فرصها وإمكاناتها. فالمناعة الصحية والنمو السليم لكل الطاقات الإنسانية عند الطفل مربوطة بمدى الصحة الجسدية وتأمين مقوماتها، حيث أصبح أمراً تقليدياً ومثبتاً مدى العلاقة بين النمو الجيد والتغذية والحصانة ضد الأمراض، وبين القدرة على الاحتمال ومقاومة الآفات ونمو الذكاء.

إنجازات المجتمع العربي الخليجي على هذا الصعيد معروفة ومتقدمة، مما تم الحديث عنه في مقدمة هذه الدراسة. المطلوب على هذا الصعيد هو الارتقاء بنوعية الرعاية الصحية الجسدية من ناحية وتعميمها كي تشمل جميع الشرائح الاجتماعية من ناحية ثانية. ذلك أيضاً معروف.

وما يمكن أن يضاف في هذا المقام هو الأهمية التي توليها التقارير والمواثيق الدولية لصحة الأم بما هي ضمانة صحة الطفل. فصحة الأم منذ طفولتها وصولاً إلى مرحلة الزواج والحمل والإنجاب وتربية الأطفال هي ضمانة إنجاب أطفال أصحاء يتمتعون بقابليات نمو عالية. ومن هنا تجعل هذه التقارير والمواثيق العناية بصحة الفتاة والمرأة والأم قضية أساسية وملحّة وليس مسألة ترفيه.

على أن الأمر لا يقتصر على صحة الأم الجسدية، بل كذلك على صحتها النفسية وتوازنها. فالأمومة ليست مجرد مسألة فطرية مضمونة. إنها رهن في غناها ومستواها وعطائها بمقدار صحة الأم النفسية – العاطفية.

كذلك أثبتت الدراسات الحديثة مقدار العلاقة ما بين الروابط العاطفية الأولية للطفل مع أمه وصحته الجسدية والنفسية ونموه العقلي. لقد أثبت العلماء أن اختلال علاقة الطفل الوثيقة بأمه واستمرار هذا الاختلال لفترة طويلة نسبياً سوف يؤدي إلى اضطرابات جسدية خطيرة: تقيؤ - بطء نمو أو تأخر في النمو - أرق - عصبية - تأخر في النمو العقلي والجسدي - تدني درجة المناعة ضد الأمراض.

الدراسات على الأطفال الذين انفصلوا عن أمهاتهم منذ سن مبكرة (الشهور الأولى) ونشأوا في مؤسسات للرعاية أصبحت كلاسيكية: تتفاوت آثارها - تبعا لشدة وتبكير الانفصال ومدته - ما بين المرض العقلي والتخلف العقلي وبين التأخر العام في النمو الجسدي والانفعالي والعلائقي والاجتماعي.

كان يعتقد إلى تاريخ قريب جداً أنه تكفي العناية الصحية بالطفل والقيام بتلبية حاجاته الجسدية على اعتبار أنه صفحة بيضاء أو كائن بيولوجي محض. إلا أن الدراسات الحديثة حول العلاقة الأولية بين الأم والطفل أحدثت ثورة كاملة في النظرة إلى الطفل وإمكاناته وذلك منذ ما قبل الميلاد (*). لقد أثبتت آلاف التجارب المصورة والمحللة بدقة على علاقات الطفل بأمه منذ ما قبل الميلاد وبعد الميلاد مباشرة أن هناك دنيا بأكملها من العلاقات والتفاعل والاستجابات تتم بين الطفل وأمه مما كان مجهولاً أو مطموساً. ولقد أطلق على هذه الأبحاث اسم نظرية التعلق أو الارتباط. وخلص الباحثون الذين

(*) قامت هذه الدراسات في كل من بريطانيا، وأمريكا، وفرنسا، وتركزت حول آلاف التجارب المصورة تلفزيونياً والمحللة بدقة متناهية على الأطفال منذ ميلادهم. وخرجت بنتائج مذهلة في الكشف عن إمكانات هائلة عند الطفل.

يعدون بالمئات إلى أن متانة الروابط الجسدية - النفسية العاطفية ما بين الطفل وأمه، ومنذ ما قبل الميلاد هي التي تحدد وبشكل حاسم كل الروابط الإنسانية الأخرى التي يقيمها الطفل لاحقاً. ذلك ما أكده سابقاً ابن قيم الجوزية بقوله «فالجنين في بطن أمه متصل بها اتصال الغرس بالأرض» (48).

لقد ثبت أن التعلق العاطفي هو سلوك فطري كالرضاعة والامتصاص والبكاء، وليس ناتجاً ثانوياً لإشباع الحاجات الفسيولوجية. ولقد ثبت من التجارب أن الطفل مزود بإمكانات فطرية تجعله متفتح الشهية للعلاقات مع الأم تحديداً، ويصدر إشارات تلتقطها الأم. إنه يحرض الأم التي تستجيب فتعزز تفتّح شهيته للعلاقة والتفاعل بدوره. إن اختلال استجابة الأم يؤدي إلى اختلال شهية الطفل للعلاقة.

ولقد أثبتت دراسات موثوقة، أن الأطفال الذين أقاموا علاقات تعلّق متينة بأمهاتهم يتمتعون بالطمأنينة القاعدية والإحساس بالأمن ذاتياً وفي علاقاتهم بالمحيط وأنهم أكثر ثقة بأنفسهم وبالعالم والآخرين وأكثر تفاؤلاً وإيجابية. كما أنهم يبدون سلوكاً أكثر مرونة وإمكانات أكبر على التكيف للوضعيات الحياتية المتنوعة. إنهم يتلاءمون مع الحياة بأساليب متنوعة وقادرون على إبداء استراتيجيات جديدة للتعامل مع المواقف الجديدة وبدرجة أكبر من الفاعلية والثقة، وهم يتحملون مقداراً أكبر من الضغوط والاحباطات ويبدون قدرة أكبر على تجاوز الأزمات إضافة إلى نموهم الأكثر تقدماً وانفتاحاً.

---

(48) ابن قيم الجوزية. **تحفة المودود بأحكام المولود**، 1961.

لقد قلبت هذه الأبحاث النظريات النفسية التقليدية في الصحة النفسية رأساً على عقب. وهو ما جعل أحد أبرز الرواد في هذا المضمار (*) يجعل من الرباط الأولي ما بين الطفل والأم ركيزة الصحة النفسية أو منطلق المرض النفسي، حين ردّ كل حالات القلق إلى مصدر أساسي هو قلق الانفصال، كما ردّ كل حالات الخواف والمازوشية وعلاقات الخضوع إلى فقدان الطفل لثقته بمكانته في العلاقة مع الأم.

الدراسات المختبرية الرائعة للتفاعل ما بين الطفل وأمه أبرزت حقائق عدة من أهمها: أن الطفل يستجيب لنبضات قلب الأم قبل الميلاد. وأنه يبدي علائم ارتياح لسماع هذه النبضات بعد الميلاد (يبكي أقل - ينام بسرعة - يزداد وزنه أكثر من الآخرين). ويبدي علائم عدم الارتياح حين تزداد النبضات كثيراً أو تقل كثيراً عن المعتاد. ويقول هؤلاء الباحثون كأنه مبرمج وراثياً لوضعية العلاقة الطبيعية مع الأم دون ما عداها.

كذلك ثبت أنه يستجيب منذ الأيام الأولى لولادته لصوت الأم بشكل انتقائي ويستدير برأسه صوب مصدر الصوت. ولقد أثبتت التجارب أنه يفضل صوت الأم على ما عداها من الأصوات منذ الأيام الأولى لولادته. ويستجيب لذلك بتنشيط عملية الامتصاص لديه حيث يكون الامتصاص في أعلى مستوياته حين يستمع لصوت أمه. لقد بلغت التجارب من المدى اكتشاف استجابة الطفل لصوت أمه منذ 12 إلى 72 ساعة بعد الميلاد وعلاقة ذلك بنشاط الرضاعة لديه حيث يتوجه برأسه ويفتح فمه أو يمط شفتيه نحو مصدر صوت الأم.

(*) د. جون بولبي، طبيب نفسي انجليزي، خبير في منظمة الصحة العالمية، أجرى أبحاثاً هامة على العلاقة والانفصال، وهو من أوائل من وضع نظرية التعلق، وله دراسات عديدة هامة وكاشفة في هذا المضمار مع سواه من الأمريكيين والفرنسيين.

لقد برهن ذلك على أن الطفل يستطيع أن يحدد اتجاه وجود الأم بشكل انتقائي ودقيق ويقوم بسلوك متكامل ومعقد لمختلف المثيرات التي تأتيه منها وحدها دون ما عداها، وشأن الصوت هو شأن التعرف على وجه الأم وربطه بصوتها بشكل انتقائي منذ الأسبوع الثاني لميلاده. وهو يفضل وجه الأم على ما عداه. ويرتاح حين يقترن صوت الأم بصورتها. وهو يستجيب لانشراح تعابير وجه الأم بالارتياح كما يستجيب بالتجنب والانزعاج لغياب تعابيرها أو جمودها أو تشنجها (بكاء، مص الأصابع، تجنب النظر إلى وجه الأم).

ولقد أثبتت أبحاث المركز الوطني الفرنسي للأبحاث الطبية أن الطفل قادر على تمييز رائحة ثدي أمه وعنقها منذ سن 3 أيام عن أي امرأة غيرها، فكأنه يرسم (كما يقولون) خريطة كيميائية لرائحة الأم.

ولقد ثبت أن الطفل قادر على تعلم تمييز هذه المثيرات في العلاقة مع الأم عما عداها وبشكل شرطي منذ الأيام الأولى للحياة. وأنه يتعلم بسرعة أذهلت الباحثين، التمييز بين مختلف الوضعيات المتعلقة بالتفاعل مع الأم. كما يتسم هذا التعلم بدرجة متقدمة من التعقيد بين المثيرات والوضعيات.

لقد تبين من ذلك كله أن الطفل يمتلك في دماغه تجهيزاً معقداً من القدرات والاستعدادات للتفاعل التي تنبني فيما بعد، في نظام مميز من التفاعل والتواصل المتكامل والمتناغم مع الأم. تتكون بينه وبينها لغة خاصة دون لفظية بصرية، حسية، سمعية، شمّية تحرك الشبكات العصبية الفطرية وتعززها وتنشطها وتنميها.

الاستنتاج الأساسي من خلاصة هذه الأبحاث يتمثل في العناصر التالية :

- العلاقة الأولية مع الأم هي العنصر الحاكم في النمو والصحة والثقة والانفتاح والمناعة والمرونة والتكيف والاقتدار على مجابهة الحياة، وأي خلل جدي فيها يترك آثاره على جميع هذه الصعد.

- إن الارتباط المميز بالأم منذ الميلاد يجعل الطفل معرضاً للاضطراب، إذا تعرض هذا الارتباط لأي أخطار وخصوصاً أخطار الانفصال. وينسحب الأمر على تغيير المربيات حتى في هذا السن المبكر.

- إن العلاقة بالأم هي العلاقة الطبيعية وكل ما عداها قد تكون بدائل متفاوتة في قدرتها التعويضية وبالتالي في ضمان الصحة الجسدية - النفسية وسلامة النمو.

- يترتب على هذه المعطيات نتيجة أساسية تتلخص بضرورة الوعي بمدى خطورة الاستهتار بهذه العلاقة الأولية سواء في حالات التصدع الأسري وما يرافقها من اختلال في ممارسة الأمومة أو في إدارة الظهر لهذه الوظيفة الحيوية وتفويضها للخدم/ المربيات في تلك الظاهرة المعروفة جيداً والمدروسة، وإنما بشكل غير كاف في المجتمع العربي الخليجي من حيث درجة الوعي بخطورتها.

- كما يترتب على هذه المعطيات ضرورة الاهتمام بتوفير كل مايخفف من آثار خروج المرأة إلى العمل وغيابها عن طفلها ساعات طويلة وإسناد أمر رعايته إلى سواها، سواء تمثل ذلك في منح الأم العاملة بعض المزايا كتقليل ساعات العمل أو منحها إجازات ملائمة أو توفير حضانات قريبة أو ملحقة بأماكن العمل.

تشكل ظاهرة تراخي الأمومة أحد أخطر الآثار السلبية للحالة الراهنة في المجتمع العربي الخليجي من حيث تأثيرها على الصحة النفسية وبالتالي على المقومات الشخصية للقدرة المطلوبة للتعامل مع تحديات المستقبل، والتي تعتبر كل من المرونة وفاعلية التكيف للتحولات المتسارعة على رأسها.

طبعاً لا يقتصر الأمر على العلاقة الأولية. بل لابد من برنامج كامل لرعاية الصحة الجسدية - النفسية في جميع مراحل النمو خلال الطفولة. فلم تعد هذه الرعاية تدخل ضمن نفقات الترف كما كان يعتقد، بل هي أصبحت من الاستثمارات الأساسية في البلاد المتقدمة. والدليل على ذلك أن كل الأبحاث التي أشرنا إلى بعض نتائجها لم تقم لمجرد الفضول العلمي، بل هي تمول بقصد إعداد الأجيال للتعامل مع صدمة المستقبل وتحدياته، وإرساء أسس القدرة في الاستفادة من فرصه وإمكاناته.

وكل ما يمكن أن يصب في الصحة النفسية للأسرة وعلاقات الآباء والأمهات بالأبناء، وسلامة العلاقات الزوجية، أصبح يشكل جهداً من أجل المستقبل. كذلك الأمر في كل ما يصب في الصحة النفسية المدرسية والصحة النفسية للبيئة الاجتماعية وسلامة الإعلام وتحصين الطفولة ضد تلوثاته من ناحية وتكثيف نشاط الوكالات الاجتماعية الرسمية والأهلية الخاصة برعاية الطفولة، واستغلال الفرص المتعاظمة للثقافة الشعبية والتوعية العامة التي يتيحها الإعلام من ناحية ثانية.

لقد تجلّى من الأبحاث الراهنة على الطفولة المبكرة مدى خطورة التراخي في التعامل مع رعاية الطفولة، ومدى الخسارة غير المنظورة راهناً والمحتومة مستقبلياً التي تتوقف على هذا التراخي.

هنا أيضا تتضح من جديد، ومن خلال الدراسات التي أجريت في الغرب تحديداً على هذا الموضوع، أهمية ما لدى المجتمع العربي الخليجي من ذخر عظيم متمثل في أسس التربية الإسلامية: استقبال المولود بالبشر، إعطائه الاسم الحسن «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم» - (حديث شريف)، إرضاعه لمدة عامين ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين﴾(49)، إحاطته بمظاهر الود والحب والرعاية، بث الثقة في نفسه، ملاعبته سبعاً وتأديبه سبعاً ومرافقته سبعاً، كي لا نذكر سوى إشارات سريعة إلى هذا البرنامج الحافل بالمعطيات. إن تعاليم الدين الحنيف الخاصة بالطفولة ورعايتها وحمايتها والتعامل معها تشكل بدون محاباة ولا مغالاة أو ادعاء، برنامجاً كاملاً في الصحة النفسية، حسبما أثبتته أحدث الدراسات الغربية.

لابد إذن لأي سياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة من أجل الشراكة المستقبلية، من إجراء عملية تحوّل نوعي في رعاية الطفولة. إن إغراء الطفل من خلال إغراقه بالبذخ المادي لا يعوض بحال عن القيام بواجبات الأمومة والأبوة وتأمين مناخات النمو المعافى. تلك ليست مسألة فردية تخص هذا أو ذاك من الآباء أو الأمهات، إنها قضية عامة من الطراز الأول، إنها في صلب الأمن الاجتماعي الذي لا يمكن أن يقوم إلا على العافية الجسدية والصحة النفسية بما هما ضمانتا التوافق الأساسيتان: الحصانة والاقتدار في آن معاً.

---

(49) سورة البقرة، آية 233.

ولا بد في أي سياسة لرعاية الطفولة من تفعيل مبادىء التعامل مع الأطفال التي يقدمها الدين الحنيف، وليس مجرد المباهاة بها والتعامل معاً كنفائس. وحتى يتم هذا الأمر لابد من مقاربة علمية متعمقة تبحث في الأسس وتتدبر الوسائل وتصمم البرامج في العلاقات الأسرية والتنشئة والتثقيف. وفرة المجتمع العربي الخليجي لا تتمثل في الثروة النفطية فقط بل تكمن حتى قبلها في الوفرة التراثية ذات القيمة المستقبلية. وشراكته في إدارة المستقبل الكوني تتوقف على إرادته وعلى اقتداره على توظيف هذه الوفرة بشقيها التراثي والمادي في آن معاً.

يمكن إيجاز مقومات السياسة العربية الخليجية المقترحة لرعاية الطفولة في شعار وأربع مقومات تشكل هيكل هذه السياسة. أما الشعار فهو: توظيف الوفرة في بناء القدرة من أجل شراكة عالمية مستقبلية.

ذلك أن الخليج العربي إما أن يكون كياناً فاعلاً وشريكاً حقيقياً عالمياً في صناعة المستقبل، مما لابد أن يرتكز بالضرورة على بناء القدرة. وإما أن يتعرض لشتى أنواع التبعية وبالتالي فقدان السيطرة على زمام المصير إذا لم يسلك هذا الدرب في إعداد الأجيال الطالعة للزمان والمكان اللذين ستعيش فيهما.

وأما مقومات بناء القدرة فيمكن أن تتلخص في أربعة أركان يشكل كل منها محوراً من محاور بنود سياسة رعاية الطفولة، وهي:

1 – الصحة الجسدية – النفسية.
2 – الحصانة الوطنية – الثقافية.
3 – الاقتدار المعرفي.
4 – نظام موجه من قيم الأصالة المستقبلية.

تنتظم هذه المقومات المتكافئة في الحجم والأهمية في بنيان متماسك . وأي تفاوت في مقدار الأهمية المعطاة لأي منها تنعكس على متانة البنيان .

وتشكل المبادىء العامة لهذه السياسة ترجمة تشريعية وتخطيطية وتنفيذية لهذا البنيان على الشكل التالي :

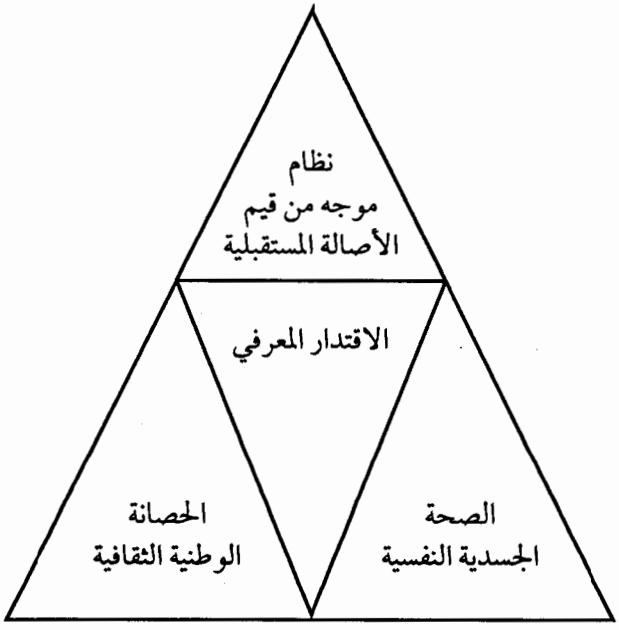

الفصل الثالث

نحو صياغة جديدة مقترحة لمبادىء وأهداف السياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية الطفولة

سعت الدراسة في فصليها الأولين إلى تكوين رؤية استبصارية عن الطفولة ودورها المؤثر في ولوج وتعمير المستقبل، وعن أبعاد وصور التعامل معها، والذي يستوجب اهتماماً شاملاً وعميقاً بالطفل، وواقعه، ومستقبله، بهدف حمايته وتحصينه ضد الأخطار الجسمانية - النفسية، والثقافية، والقيمية المحدقة به، وحماية حقوقه الإنسانية - المدنية التي كفلتها الشريعة الإسلامية في مبادئها وأحكامها، وأقرتها القوانين والمواثيق الدولية والعربية والخليجية. وأيضاً بهدف رعايته الرعاية العلمية والاجتماعية والإنسانية التي تتفجر من خلالها طاقاته وإبداعاته.

وحتى يستطيع المجتمع العربي الخليجي من بناء ذاته بصورة تمكّنه من الوقوف في الصفوف الأمامية للحضارة المستقبلية، لابد له من تفعيل جهوده، وتنظيم طاقاته، باتجاه صياغة سياسة مشتركة لرعاية الطفولة منبعثة من خصائص وتراث وحضارة عربية إسلامية خصبة في حقل الطفولة، ومن استشراف مستقبلي يأخذ بضرورة المتغيرات والتطورات التي تصيب العالم بوتيرة متسارعة، وتكون هذه السياسة منطلقة من مبادىء الشريعة الإسلامية وتعاليم ديننا الحنيف الذي وضع دستوراً شاملاً لرعاية الطفولة ورعاية الإنسان

في مراحل عمره المختلفة، ومستهلمة لما تضمنته الشريعة الإسلامية السمحاء من أحكام خاصة بتنشئة ورعاية الطفل المسلم، ومستجيبة في الوقت ذاته لما دعت إليه الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات العربية والدولية ذات العلاقة بحقوق الطفل والتي لا تتعارض في منطلقاتها وأحكامها مع جوهر الشريعة الإسلامية السمحاء، وملتزمة كذلك بالمبادىء التي يقوم عليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتوجهات والسياسات والمواثيق التي يقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، ومجسّدة في كل ذلك للمبادىء العامة والأهداف الأساسية للسياسات العمالية والاجتماعية لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية فإن مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يدعو الدول الأعضاء إلى صياغة هذه السياسة واعتماد مبادئها وترجمة أهدافها إلى مشاريع وأنشطة وبرامج عمل على المستوى المحلي القطري وعلى المستوى الخليجي المشترك، وبما يتناسب مع ظروف وأوضاع كل دولة، ومن المنطلقات الآتية:

أولاً : إن أساس نمو أي مجتمع أو تخلّفه، وفرص دخوله كشريك فاعل في صنع مستقبل العالم أو وقوعه في حالة التبعية والانقياد وفقدان السيطرة على المصير، يتوقف على طبيعة ونوعية ومدى السياسات الموجهة نحو رعاية الطفولة ومقدار الأولوية التي تعطى لتنشئتها وإعدادها للتعامل مع تحديات المستقبل والاستفادة من فرصه.

ثانيـــــــاً: إن نهوض المجتمع العربي الخليجي وقدرته على مواجهة التحديات العالمية التي تستهدفه، وضمان حق أبنائه في المشاركة المستقبلية يرتكز على حســـن استثمار رصيده الروحي - التراثي المميز وموارده المادية في تأمين أسباب الحصانة والقدرة لهذه الأجيال الطالعة باعتبارها عدة الولوج إلى المستقبل وضمانته .

ثالثـــــــاً: إن استكمال وتطوير إنجازات المجتمع العربي الخليجي في مجال رعاية الطفولة يتم من خلال توفير مقومات الحصانة والقدرة المتمثلة في تعزيز الصحة الجسدية - النفسية، تحصين الهوية الوطنية - الثقافية ، متانة القيم الروحية - المستقبلية الموجهة، وبناء الاقتدار العلمي المعرفي. وهي تشكل في مجموعها نظاماً حياً متفاعلاً مفتوحاً ومترابطاً من المبادىء والإجراءات.

رابعـــــــاً: إن رأس المبادىء وشرطها الحاكم هو الاعتراف بإنسانية الطفل ككيان قائم بذاته وله حصانته الإنسانية والدينية التي تصونه من كل اختزال أو تلاعب أو تحويله إلى أداة للاستغلال أو الصراع أو المزايدة.

إن الاعتراف بإنسانية الطفل هو تكريس للمبدأ الإسلامي القاضي بتكريم الإنسان، وهو المدخل إلى بناء الحصانة والقدرة والمشاركة الفاعلة في بناء المستقبل وضمان حق الطفل في الوجود والرعاية، وعدم انحراف السياسات الخاصة به عن أهدافها.

خامساً: إن الاعتراف بإنسانية الطفل وحصانتها وفقاً لمبادىء الشريعة الإسلامية الغرّاء تجعل مصالحه الفضلى هي المرجع في أي تشريع أو إجراء قانوني أو مؤسسي، في مسائل الأحوال الشخصية وفي الأمور ذات الصلة بمصالحه وأمنه. ويدخل ضمن هذا المبدأ كل القوانين والأنظمة الخاصة بحماية الطفل من العدوان والاستغلال والأخطار المادية والجسدية والخلقية والمعنوية.

سادساً: إن الطفل ينشأ في أسرة هي نواة المجتمع، وأساس قوامها التكامل على هدى الدين والأخلاق والمواطنة، مما يترتب تحمل مسؤولية حمايتها من عوامل الضعف والتفكك وتوفير الرعاية لأفرادها وإحاطتها بالضمانات الكافية لحماية حقوقها وتوفير الخدمات التي تعينها على تنشئة أطفالها، ورفع قدراتها الاجتماعية في بناء الأمة وإنتاجيتها، ولتكون قادرة على أن توفر لأبنائها الدفء والحنان والطمأنينة والاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي، ولهذا تلتزم الدولة بتأكيد وكفالة حق الطفل في الرعاية والتنشئة السليمة وإشباع حاجاته الأساسية وديمقراطية المشاركة دون تمييز بسبب الجنس أو السن أو اللون.

سابعاً: تشكّل الصحة الجسدية والنفسية عماد بناء القدرة سواء في تحمّل الأخطار والتصدّي لها، أو التكيّف مع التحديات المتعاظمة والتعامل معها، أو استيعاب التحولات المتسارعة من خلال متانة الشخصية ومرونة التفاعل، والثقة بالنفس، وفاعلية الانفتاح على الدنيا والناس، والقدرة على التواصل

المتكافىء. ذلك لأن تأمين مناخات النمو المعافى جسدياً ونفسياً في الأسرة والمجتمع هي قضية عامة تدخل في صلب الأمن الاجتماعي وضمان المستقبل. كما أن النمو السليم للطاقات الإنسانية عند الطفل وقدرته على توظيفها بشكل فعال له ولمجتمعه، مرتبط بدرجة عافيته الجسدية ومقدار توازنه النفسي وتوافقه مع ذاته ومع الحياة.

وعليه فإن الصحة الجسدية والنفسية تتطلب برنامجاً متكاملاً لتوفير رعاية شاملة تغطي جميع أوجه الحياة عبر الإجراءات التالية:

1 - نشر الوعي بأهمية وظيفة الأمومة باعتبار أن العلاقة الأولية الوثيقة مع الأم هي العلاقة الطبيعية والأساسية التي لايمكن الاستغناء عنها ببدائل وهي العنصر الحاكم في النمو السليم من جميع النواحي الصحية والجسدية والنفسية، والإعداد لمواجهة المستقبل بمرونة وتكيّف واقتدار.

2 - توجيه الاهتمام نحو الأسرة وصيانتها وتعزيز قدراتها ومكانتها في المجتمع، والعمل على حل مشاكلها، وتوفير الفرص لجعلها وحدة اجتماعية متماسكة. إذ أن الأسرة المعافاة على مستوى التماسك والعلاقات والود والوفاق والرضا، هي المرتكز الأساسي لصحة الأبناء النفسية، كما أن العلاقة المعافاة بين الطفل وأمه مشروطة بصحة الأم النفسية وتوازنها العاطفي ونضجها الشخصي.

3 - تنشيط وتفعيل مبادىء التربية الإسلامية التي تشكّل دستوراً شاملاً للصحة النفسية : توفير الحاجات المادية والمعنوية، تهيئة البيئة الصالحة، الاسم الحسن ، الاستقبال بالبشر، الترحيب به وقبوله كهبة من الله بصرف النظر عن الجنس، الإرضاع لمدة عامين، المعاملة بالرفق، الملاعبة والملاطفة، تربية الطفل لزمانه ولذاته، الالتزام الديني بالأمومة والأبوة، تعزيز صلات الرحم والقربى والتوادد والتراحم، والعدل بين الأبناء .

4 - إعطاء الأولوية لضمان مصالح الطفل عند تطبيق مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما تضمنته أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء نصاً وروحاً ، وضرورة ضمان حق الطفل في العيش في كنف والديه، وعدم الانفصال عنهما، وحقه في العلاقة الطيبة مع كليهما عند الانفصال، وحقه في الحماية النفسية والمعنوية والمادية .

5 - إطلاق برامج التثقيف والإرشاد النفسي في المدرسة والحفاظ على صحة وسلامة البيئة الاجتماعية من الآفات والأخطار الخلقية، وحماية الطفل من كل أشكال التلوث الخلقي والاجتماعي والإعلامي وما يتضمنه من شحنات عنف وإثارة متزايدة تشكل عدواناً فعلياً على الطفولة .

6 - تأكيد وكفالة حماية الطفل من القسوة والنبذ أو الاستغلال، تتحقق عن طريق التشريع والمراقبة وقوانين العمل والرعاية، بحيث لا يتولى عملاً أو حرفة في سن مبكرة تضر بصحته أو تعرضه للمخاطر أو تعيق تعليمه ونموه السليم من الناحية البدنية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية، وأن تكون له الأولوية في الحصول على الوقاية والإغاثة عند الكوارث الطبيعية والحروب أو تلك التي هي من صنع الإنسان.

7 - التأكيد على أن رعاية وتنشئة الأطفال هي مسؤولية مشتركة يتقاسمها الوالدان ، ويتوفر من خلالها للأبناء مناخ النمو المعافى جسدياً ونفسياً .

8 - الارتقاء بنوعية الرعاية الصحية من خلال تحسين مستوى برامج الطب العلاجي والتركيز على الطب الوقائي والنمائي، وتعميم ذلك على جميع شرائح المجتمع في المدينة والريف والبادية.

9 - إطلاق برنامج إرشاد صحي عام يوجه لمختلف شرائح المجتمع وتأمين مقوماته حتى تصبح الخدمة في متناولها. والقضاء على الممارسات الضارة النابعة من بعض المعتقدات الشعبية الخاطئة بصدد علاج الطفل والتعامل الصحي معه.

10 – تحصين المناعة الجسدية النفسية من خلال تشجيع الرضاعة الطبيعية حولين كاملين، استفادة من تعاليم التربية الإسلامية.

11 – الوقاية الصحية منذ الحمل وصولاً إلى سن الشباب، إذ يكمن مفتاح صحة المولود في صحة الوالدة، مما يستدعي تعميم العناية بصحة الفتاة منذ الصغر وصولاً إلى صحة الأم قبل الحمل وخلاله وبعده.

12 – ضمان حق الطفولة في بيئة خالية من أخطار التلوث ووضع التشريعات المحققة لذلك وتعميم برامج التوعية والتربية البيئية.

13 – استخدام أجهزة الثقافة والإعلام والتربية بصورة متناسقة ومتعاونة لنشر الوعي وتنمية الحس البيئي لدى الأسرة وخاصة بين الأطفال.

ثامناً: إن الاعتراف بإنسانية الطفل وحصانتها ينبغي أن تكون هي المبدأ الأساسي في الإجراءات المتخذة مع كل طفل يعاني من الاضطراب السلوكي أوسوء التوافق الاجتماعي، وتكفل حق تأهيله وإصلاح شأنه، وهي المبدأ الأساسي في رعاية وتأهيل المعاقين وإطلاق طاقاتهم الكامنة واندماجهم الاجتماعي، وهي كذلك المبدأ الأساسي في حق كل طفل تعرض للأذى

الجسدي أو النفسي أو الخلقي في العلاج والتأهيل واسترداد الصحة في ظروف السلم والحرب على السواء ورعاية الأطفال ذوي الظروف الخاصة مما يقضي :

1 - تكثيف وتركيز الاهتمام بفئة الأطفال المعاقين وذلك عبر الخطوات التالية :

- الاهتمام بتوفير وتعميم الخدمات الوقائية من الإعاقة والتشخيص المبكرلها .

- توفير خدمات فحص ماقبل الزواج ، وتنظيم الحملات الإعلامية المناسبة للتوعية بأهمية هذا الفحص لتجنب إنجاب أطفال ذوي إعاقة .

- الاهتمام بعلاج وتعليم الأطفال المعاقين وتأهيلهم جسمياً وذهنياً .

- العمل على دمج المعاق في المجتمع وقبول الأطفال المعاقين ممن يتوفر لديهم الاستعداد للتعلم في المدارس النظامية مع الأطفال الأصحاء ، حرصاً على سلامة نموهم النفسي وإعداداً لهم للاندماج في المجتمع بشكل طبيعي ، لتأدية أدوارهم كأفراد منتجين حسب قدراتهم وإمكانياتهم .

- الاهتمام بتدريب وتأهيل الأشخاص العاملين مع المعاقين في مختلف المجالات والتخصصات وتوعيتهم بأهمية الدور الذي يقومون به .

- إجراء البحوث والدراسات للتعرف على الأسباب الرئيسية للإعاقة واقتراح وسائل الوقاية منها .

2 - تكثيف الاهتمام بالأحداث الجانحين والمعرضين للانحراف والتركيز على الجانب الإصلاحي والتعليمي في التعامل معهم لضمان سلامة نموهم النفسي وإعدادهم للانخراط في المجتمع كأفراد فاعلين أسوياء .

3 - توفير الرعاية البديلة للأطفال المحرومين من الوالدين والأسرة أو ذوي الظروف الخاصة بحيث تكون منسجمة مع المناخ الأسري والوضع الاجتماعي والإنساني الطبيعي المشتمل على جميع أوجه الرعاية اللازمة لنمو الطفل .

تاسعاً: إن التحصين القيمي يحتل مكانة أساسية في السياسة المستقبلية لرعاية الطفولة في المجتمع العربي الخليجي، الأمر الذي يتطلب تزويد الأجيال الطالعة بالقيم المستقبلية وقيم الأصالة العربية والإسلامية وجعلها موجهاً لسلوك الطفل وخياراته للولوج إلى المستقبل، وذلك يقتضي :

1 - تعزيز القيم الروحية والثقافية والنظر إلى العالم نظرة خالية من الأنانية والتمحور حول الذات في تنشئة وتربية الأطفال، بوصفهم أجيال المستقبل وصانعي حضارة الغد، وذلك انطلاقاً من أن إشكالية المصير المشترك للبشرية والحلول المشتركة لها، تفرض واجب التحول عن بعض أنواع القيم السلبية الموجهة للسلوك والمحددة لمعايير الممارسات والعلاقات والتفاعلات والمواقف.

2 - إن تنشئة الأجيال الطالعة على قيم الأصالة المستقبلية ينبغي أن تتم من خلال تقديم القدوة من قبل الكبار في ممارساتهم وعلاقاتهم وتوجهاتهم، وليس من خلال الوعظ والتلقين، كما تتم من خلال تنمية مناخ عام من التوجهات المستقبلية لاستثمار كل وسائل الإعلام والتثقيف والتربية في برامج متكاملة تستهدف:

- تنمية قيم تكريم الإنسان والشورى والعدل والمسؤولية ورفع الظلم والتسامح الفكري والديني ونبذ التعصب.

- تنمية قيم التكافل الاجتماعي والمسؤولية العامة للجماعة، والانتماء والولاء والانفتاح الإنساني.

- تنمية قيم العمل والجهد والإنتاج والجد والروح الجماعية والمؤسسية، وتغليب الصالح العام على المنفعة الشخصية.

- غرس قيم العلم والاجتهاد، وتفهم الكون والجهر بالحق والشجاعة الأدبية والصلابة الشخصية.

- تنمية قيم القدرة في العلم والمعرفة والثقافة والهوية الشخصية.

- تنمية المهارات الشخصية والذهنية الضرورية للتعامل مع التحولات المستقبلية، عن طريق الثقافة العامة، ومهارات التفكير العلمي وحلّ المشكلات والمرونة الذهنية في التفاعل مع المتغيرات، واكتساب القدرة على اتخاذ القرار المناسب في المواقف المختلفة.

عاشـــــراً: إن بناء القدرة المعرفية هو مفتاح الولوج إلى المستقبل الذي أصبح يرتكز على إنتاج وتشغيل المعلومات المتجددة والمتنامية على الدوام. ولابد للمجتمع العربي الخليجي من إعداد أجياله وتوفير الوسائل لها كي تتمكن من استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاغتناء من إمكاناتها الهائلة مما يقتضي إجراء تحول شامل في توجهات التعليم وأساليبه، وذلك من خلال اتباع مايلي:

1 - الاستفادة من طاقات وإمكانات الإعلام المرئي الهائلة في التعليم والتعلم بما يتجاوز حدود المكان والزمان والمفاهيم والأساليب المدرسية التقليدية، وإتاحة الفرصة لأطفال الخليج العربي، للاستفادة من هذه الإمكانات بالانفتاح على الكون والثقافات الأخرى واكتساب القدرة على التحاور والاستماع للآخرين واحترام آرائهم.

2 - ضرورة إجراء تحول شامل في توجهات التعليم وأساليبه، لإعداد الأجيال للتعامل مع الثورة التكنولوجية الحديثة.

3 - محو الأمية الإبداعية وإطلاق طاقات الذهن، والتحول من مراكمة المعلومات إلى تعلم كيف نتعلم طوال الحياة في مختلف المواقف، وابتداع الحلول ووسائل التعامل الابتكاري مع التحديات العلمية والمصيرية تبعاً لخصائص كل طفل وتوجهاته ووتيرته.

4 - إيجاد الوسائل لتأمين مناخات ثقافية ميسرة للتعلم، وتنمية الطاقات الذهنية في الأسرة والمؤسسات التي تتعامل مع الطفولة، من خلال تكثيف وتنويع المثيرات الثقافية المتاحة للطفل، وجعل الطفل هو مدخل استيعاب الوقائع والتعامل معها.

5 - إيلاء أهمية خاصة لمرحلة ماقبل المدرسة عن طريق توفير مختلف البرامج المؤسسية من دور حضانة ورياض وحدائق ونواد ومراكز علوم الأطفال في الريف والحضر، وتدريب الكوادر العاملة فيها، وإنتاج وتوفير أدوات اللعب والبرامج الثقافية المناسبة لها.

6 - التركيز على اللغة العربية والاهتمام بها بصفتها اللغة الأم للطفل، وهي أداة التكوين الأولى للذهن.

7 - تعزيز مكانة المعلم في المجتمع، عن طريق تحسين أوضاعه والاهتمام بتدريبه وتأهيله، بما يضمن استقطاب العناصر الجيدة والمتفانية لهذه المهمة.

8 - الاهتمام بتكثيف وتعزيز برامج محو الأمية على أوسع نطاق، من النواحي التعليمية والتثقيفية والصحية، خاصة بين النساء والفتيات، باعتبارهن الفئة الأكثر معاناة من هذه المشكلة، وانطلاقاً من أن حصانة الطفل ونموه السليم رهن بوعي الوالدين وارتقاء ثقافتهما ولاسيّما وعي الأم بحاجات الطفل ومتطلبات نموه بصورة صحيحة.

9 - تنمية التوجه والاهتمام بالتعليم المهني منذ الصغر، وربط التعليم بفرص العمل المتاحة واحتياجات المجتمع.

10 - توجيه الاهتمام والعناية للأطفال الموهوبين والمتفوقين واحتضانهم ووضع البرامج المناسبة لرعايتهم وتشجيعهم.

11 - تعميم الالتحاق بالتعليم الأساسي وذلك عن طريق تطبيق إلزامية التعليم.

12 - اتخاذ الوسائل والإجراءات المناسبة لوقف التسرب الدراسي عن طريق رصد وبحث الأسباب والمشاكل المؤدية إليه ووضع الحلول لها.

حادي عشر: إن العمل على تقوية وتحصين الهوية الوطنية الثقافية هو الضمان لبناء المجتمع العربي الخليجي كنظام حي قادر على التفاعل والانفتاح على العالم من موقع التماسك والقوة والقدرة على المشاركة والإثراء المتبادل.

إن المجتمع العربي الخليجي يتمتع بروابط مشتركة ومقومات ثقافية واحدة، ووحدة في التجربة التاريخية والتكوين الاجتماعي مما يكفل له مكانة النظام الإقليمي القادر على التفاعل النشط مع النظم العالمية، إذ لا شراكة مستقبلية إلا من خلال كيان متكامل المقومات متماسك النواة، يمكن للطفولة من خلاله الدخول إلى المستقبل كشريك فاعل، مما يقتضي:

1 - تعزيز الهوية الوطنية الثقافية من خلال تقوية انتماء الطفل العربي الخليجي إلى ماضيه وحاضره وتراثه بواسطة الثقافة ورموزها، والاهتمام بالمناسبات الوطنية والأعياد وإبراز النماذج الوطنية، لغرس روح الولاء والانتماء والتضحية. كما يقتضي هذا التعزيز التأكيد على الثقافة العربية الإسلامية عبر تاريخها الطويل، وإبراز ما تمتلكه من قدرات وإمكانات لحماية هوية الأمة تجاه كل ماتعرضت له من محن الغـــزو والتهديدات، مما يستدعي تحصين الأطفال ضد أخطار التبدد عبر تفعيل الثقافة العربية الإسلامية في برنامج عمل متكامل وشامل.

2 - الاهتمام بغرس وتقوية الانتماء العربي لدى الناشئة عن طريق ربطهم بمصادر الثقافة العربية الأصيلة مع العمل على إكسابهم الثقافة المعاصرة.

3 - تقديم النماذج الوطنية الثقافية التي يمكن أن تصبح مرجعاً للطفل على مستوى الأبطال والقادة والعلماء التاريخيين.

4 - إعادة كتابة سير المعارك والبطولات والوقائع التاريخيـــة الكبرى وتنقيتها من الشوائب لتقديمها كنماذج سلوكية يمكن تمثلها في السلوك اليومي.

5 - توجيه التربية نحو الانفتاح على العالم وقضاياه من خلال تسليط الضوء على القضايا المصيرية المشتركة للبشرية ومكانة الحضارة العربية - الإسلامية في الحضارة العالمية، وإمكاناتها في المشاركة لوضع الحلول لمشاكل البشرية وصيانة مستقبلها، ومكانة المجتمع العربي الخليجي وإمكاناته في المشاركة والعطاء.

6 - إنتاج مادة ثقافية إسلامية عربية ذات تأثير، تتمتع بالخصائص الفنية والتقنية العلمية التي تضاهي المادة الثقافية الوافدة، وتتمثل في الإنتاج المكتوب والمسموع والمرئي، وتقوم على التخصص والخبرة الفنية - التربوية لتحقيق احتياجات الطفل الثقافية.

7 - القيام بالتحليل الدقيق للمادة الثقافية الوافدة وخصوصاً المرئية منها، لاستكشاف مضامينها الصريحة والخفية فكرياً وثقافياً وأيديولوجياً، واختيار أكثرها مراعاة لخصائص التربية العربية الإسلامية المنشودة، وأكثرها تلبية للاحتياجات الثقافية للطفل العربي الخليجي.

8 - إثراء الخبرة اليومية للطفل العربي الخليجي بمميزات وجماليات الوطن الذي ينتمي اليه وخصائصه، وذلك من خلال الوسائط الثقافية المختلفة المكتوبة منها والمسموعة والمرئية.

9 - إطلاق برنامج شامل لمحو الأمية الإعلامية يتركز في المدارس أساساً وينتشر منها إلى بقية المؤسسات الاجتماعية وعلى رأسها الأسرة، لتعلم فن المشاهدة الناقدة للبرامج ومضامينها الظاهرة والخفية.

10 - إحياء خصائص الفن العربي - الإسلامي وما يزخر به من غنى في اللون والشكل والأسلوب والرموز، مما يجعله مرجعاً في تكوين الذوق والنظرة إلى الذات والعالم.

11 - إحياء التقاليد والمناسبات الثقافية، وتقديمها كخبرة وجدانية وانتمائية للطفل العربي الخليجي.

12 - محو الأمية التكنولوجية لتجاوز مهارة التشغيل والاستهلاك إلى استيعاب منطق التكنولوجيا وآلياتها ومضامينها والتحكم بها، واكتساب القدرة على التعامل مع فيض المعلومات وتشابكها والاستفادة من الفرص الفريدة التي تتيحها.

13 - استخدام مختلف قنوات الاتصال والإعلام المتاحة لنشر الوعي لدى الأسرة والمجتمع بأهمية الطفولة وضرورة الاهتمام بقضاياها وبيان احتياجاتها ومشاكلها، لتيسير اضطلاع هذه المؤسسات بمسؤولياتها تجاه الأطفال، وتعبئة المجتمع بكل فئاته لخدمة الطفولة.

ثاني عشـــر: إن النشاط الأهلي والمشاركة الشعبية والجهود الذاتية عناصـــر أساسية مسؤولة عن المساهمة في تنمية الموارد البشرية الصغيرة، ولهذا فإن تشجيعها ودعمها المادي والبشري وإعداد وتدريب قياداتها يعتبر أحد العناصر الأساسية الفاعلة في تقدم وتنمية الطفولة والنهوض بها.

ثالث عشـــر: من أجل أن تتجسد القدرة التوجيهية الهادية لهذه المبـــادىء العامة على مستوى الممارسة الحياتية لا بد من ترجمتها إلى استراتيجيات تنبثق عنها خطط عملية تشغيلية، توظف لها الموارد المادية والبشرية والعلمية والمؤسسية والتنظيمية.

كما أن هذه المبادىء العامة لا بد أن تتم ترجمتها إلى استراتيجيات وطنية وأن يسعى إلى تطبيقها في خطط عملية، تتمثل في :

1 - مراجعة التشريعات الخاصة بالطفولة وتطويرها بما يتناسب مع التطلعات نحو النهوض بواقعها وتأمين حقوقها، وإصدار تشريع كامل لحقوق الطفل.

2 - السعي إلى تطبيق مايتفق ويتناسب من أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المواثيق العربية والدولية مع أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية الغراء في هذا المجال، ووفقاً للظروف الخاصة بأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

3 - إعداد الخطط الوطنية للطفولة بما يلبي احتياجات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويتناسب مع ظروفها وعلى النحو الذي يحقق الاستفادة المناسبة من الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات، وتسمية أجهزة معينة لمتابعة تنفيذ الخطط وتقويمها والتحقق من فاعليتها.

4 - إدماج احتياجات الطفولة في الميزانيات العامة وإعطاؤها أولوية متقدمة.

5 - إعطاء الأطفال أهمية خاصة في خطط التنمية وإدراج برامجهم ضمن الخطط التنموية العامة للبلاد حرصاً على أن تنال حظها من الاهتمام في التخطيط والتنفيذ.

6 - إعطاء أهمية كبرى لرصدالمستجدات العلمية والتربوية في مجال رعاية الطفولة في مختلف أبعادها، للاستفادة منها بشكل يتلاءم مع احتياجات وخصائص الطفل العربي الخليجي.

7 - إيلاء أهمية أساسية للأنشطة البحثية والمسوحات الميدانية لتقدير الواقع الراهن تقديراً دقيقاً ورصد ما يستجد من تغيرات.

8 - الاهتمام بإعداد الكوادر الفنية العاملة في مجال رعاية الطفولة، إذ أنها تشكل العنصر الاستراتيجي الحاسم والحاكم في عملية الإنماء والتنشئة والرعاية في هذا العصر الذي يقوم على القدرة الفعالة والتخصص المهني.

9 - الاستفادة من الموارد والخبرات التي توفرها المنظمات العربية والدولية لدعم البرامج والخدمات المقدمة للطفولة.

10 - العمل على تبادل الخبرات والمهارات الفنية والزيارات الاستطلاعية بين المسؤولين والعاملين في قطاع الطفولة على المستوى الخليجي والاستفادة من التجارب العربية والمستجدات الدولية في هذا المجال.

11 - العمل على وضع خطط تدريبية وفقاً للاحتياجات في المجالات المتعلقة بالطفل والاستفادة من دعم المنظمات العربية والدولية في هذا المجال.

12 - إعطاء المؤسسات العاملة في مختلف مجالات رعاية الطفولة الصحية والنفسية والثقافية والتربوية والترفيهية وغيرها، أولوية في خطط التطوير الاجتماعي، وإخراجها من الهامشية إلى مركز الاهتمام، وتزويدها بالوسائل الفعالة.

13 - بذل الجهد اللازم لتنفيذ برامج وخطط رعاية الطفولة من منظور تكاملي بين الاختصاصات والمجالات ومن خلال منهج عمل يعتمد على فريق متعدد الاختصاصات مما يتيح الشمولية في الحلول وتجنب التجزئة والتفتت في الخدمات المقدمة للطفل، ويوفر الدعم والمؤازرة لمختلف الإجراءات التي يتم الاتفاق عليها.

14 - إيلاء التنسيق، سواء على المستوى الوطني أوالخليجي المشترك، أهمية خاصة وذلك لدوره الحيوي والضروري في تطوير كفاءة رعاية الطفولة وتلافي ماقد تتعرض له هذه الخدمات في غياب التنسيق من تبدد وقصور وازدواجية.

15 - تعزيز دور المنظمات والهيئات الأهلية، انطلاقاً من أن رعاية الطفولة مسؤولية عامة، وأن هذه الهيئات أكثرقرباً من الناس، وأكثر قدرة على الوصول إليهم، وأكثر فاعلية في التأثير على سلوكهم بالوسائل غير الرسمية، من أجل أن يتكامل دورها مع دور الجهات الرسمية وتكون رافداً لها.

16 - توجيه الاهتمام إلى التوازن في تقديم الخدمات والرعاية إلى مختلف الشرائح في مختلف التجمعات السكانية وخاصة في المناطق الأكثر حاجة والأقل قدرة

في الوقت ذاته، عن طريق إنشاء حزمة الخدمات المتكاملة في مؤسسات متعددة تعتمد على شبكة من العلاقات والجذور في البيئة المحلية.

17 - إن ضمان فاعلية رعاية الطفولة في سياسات وبرامج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ينبغي أن تتكرس من خلال الأطر التشريعية والقانونية التي تتطلب إقرار الحماية الدستورية لحقوق الطفل ومتطلبات نموه السليم، ويأتي في المقام الأول ضمان حسن تطبيق الشريعة الإسلامية بما تستهدفه مضامينها نصاً وروحاً في قضايا الأحوال الشخصية، على صعيد تربية الطفل ورعايته وحمايته.

المـراجـــع

1 - د. إبراهيم، محمد عباس: «الهوية الثقافية بين الأصالة والمعاصرة في مجتمعات دول الخليج العربية». مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، العدد 19، خريف 1988.

2 - ابن القيم الجوزية: تحفة المودود بأحكام المولود، 1961.

3 - د. أبو النجا، حمدي: «التقانة المناسبة والتنمية العربية». مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 175، سبتمبر 1993.

4 - د. الشاقب، فهد: «جرائم ذوي النفوذ - تعريف وأمثلة من مجتمع الخليج وشبه الجزيرة العربية». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد 44، اكتوبر 1985.

5 - د. جلال، عبدالعزيز: تربية اليسر وتخلف التنمية. (سلسلة عالم المعرفة)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 91، 1993.

6 - د. حجازي، مصطفى وآخرون: ثقافة الطفل العربي بين التغريب والأصالة. (سلسلة ثقافتنا القومية)، الرباط، العدد 2، 1988.

7 - د. الحمد، تركي: دراسات أيديولوجية في الحالة العربية. (سلسلة السياسة والمجتمع)، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1992.

8 – د. رضا، محمد جواد: صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

9 – د. سعيد، محمد السيد: مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج. (سلسلة عالم المعرفة)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 158، 1992.

10 – د. غليون، برهان: «حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية». كتاب أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991.

11 – د. غليون، برهان: المحنة العربية، الدولة ضد الأمة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

12 – القرآن الكريم.

13 – د. القصيبي، غازي: أزمة الخليج محاولة للفهم. لندن، دار الساقي، 1991.

14 – د. القصيبي، غازي: التنمية وجهاً لوجه. (الكتاب العربي السعودي)، جدة، العدد 23، تهامة للنشر، ط2، 1989.

15 – د. قمص، سمير: «محاضرة غير منشورة». كلية التربية، جامعة البحرين، أبريل 1993.

16 – كينج، الكسندر وشنيدر برتراند: الثورة العالمية الأولى (من أجل مجتمع عالمي جديد) تقرير نادي روما. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

17 – اللجنة الدولية للتربية للقرن 21 (وثيقة غير منشورة)، سبتمبر 1992.

18 – المجلس العربي للطفولة والتنمية: واقع الطفل في الوطن العربي. القاهرة، 1989.

19 – مجلة لموند الديبلوماسي، عدد أغسطس 1993.

20 – المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة. (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية)، البحرين، العدد 25، مارس 1994.

21 – المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المبادىء العامة لسياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة. (سلسلة مطبوعات وثائقية)، البحرين، العدد 3، مايو 1987.

22 – منظمة الألكسو: الخطة الشاملة للثقافة العربية – التقرير النهائي. الكويت، المجلد الأول، 1986.

23 – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: استراتيجية الثقافة العربية. 8 مجلدات، الكويت، 1986.

24 – د. منيف، عبدالرحمن: «مدخل لدراسة أثر النفط في المجتمع العربي». مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، العدد 28، شتاء 1990.

25 – د. وصفي، عاطف: «متغيرات وعمليات الامتزاج الثقافي في دول الخليج العربية». مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، العدد 25، ربيع 1990.

26 – اليونيسف: الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه. مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. نيويورك، منشورات اليونيسف، 1995.

27- Philippe, Queau, Le Virtvel, Vertuset et Vertige, Champ Vallon, INA, Paris.

صدر من سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية

العـــــدد الأول : أوضـــاع مؤسســـات الرعـــاية الاجتماعيـــة ودورهـــا في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر 1983. «نافذ»

العـــــدد الثانـــــي : تشـــريعات العمـــل في الدول العربية الخليجية «دراسة مقارنة»، يناير 1984. «نافذ»

العـــــدد الثالـــــث : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو 1984. «نافذ»

العـــــدد الرابـــــع : نحـو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير 1985. «نافذ»

العـــــدد الخامـــس : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي «الأبحاث الفـائزة في المسـابقة الأولى للبحث الاجتماعي»، يوليو 1985. «نافذ»

العـــــدد الســـادس : حول واقـــع إحصاءات القـوى العاملة الوطنية المفـاهيم – الأجـهـزة – التطوير ، يناير 1986. «نافذ»

العـــــدد السابـــــع : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة «دراسات مختارة»، يونيو 1986. «نافذ»

العـــــدد الثامـــــن : واقـــع معـــدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير 1987. «نافذ»

العـــــدد التاســـــع : قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج «تأخر سن الزواج والمهـور - الفـراغ - المخـدرات» «الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي»، مارس 1987. «نافذ»

العـــــدد العاشـــــر : ظاهـرة المربيات الأجنبيات «الأسباب والآثار» أغسطس 1987. «نافذ»

العـــــدد الحادي عشر : العمـــل الاجتمـاعي التطـوعي في الـــدول العـربية الخليجية - مقوماته - دوره - أبعاده، يناير 1988 . «نافذ»

العـــــدد الثانـي عشر : الحـــركة التعاونية في الخليـج العربي «الواقع والآفاق»، يونيو 1988. «نافذ»

العـــــدد الثالث عشـر : إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو 1989. «نافذ»

العـــــدد الرابع عشـــر : دراسات وقضـايا من المجتمع العربي الخليجي «الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي» الجزء الثالث، اكتوبر 1989. «نافذ»

العـــــدد الخامس عشر : مظلـــــة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير 1990. «نافذ»

العـــــدد السادس عشر : القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة «دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية»، أغسطس 1990. «نافذ»

العـــــدد السابـع عشر : الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، ابريل 1991. «نافذ»

العـــدد الثامـــن عشـر : رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة «قضايا واتجاهات»، يناير 1992. «نافد»

العـــدد التاســـع عشـر : السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، ابريل 1992. «نافد»

العـــدد العشـــــرون : أزمة الخليج.. البعد الآخر – الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس 1992.

العدد الحادي والعشرون : التصـــنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير 1993.

«نافد»

العدد الثاني والعشرون : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي «الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي» الجزء الرابع، يوليو 1993.

«نافد»

العـدد الثالث والعشرون : واقـــع وأهميـــة تفتيش العمـل بين التشـــريع والممارسة، اكتوبر 1993.

العـدد الرابع والعشـرون : رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات، يناير 1994.

العدد الخامس والعشرون : التنشـــئة الاجتماعيـــة بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، مارس 1994.

العدد السادس والعشرون: واقع ومتطلبات التثقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو 1994.

العدد السابع والعشرون : التخـــطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر 1994.

العـــدد الثامن والعشرون : دعم دور الأسرة في مجتمع متغير – عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر 1994.

العدد التاسع والعشرون : تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها – المفاهيم والقياس والمؤشرات، يونيو 1995.

العـــــدد الثلاثـــــــون : اختبار قياس المهارات المعيـارية للمهـــن ودورها فـــي تنظـــيم وتنمـية القـوى العـاملة الوطنـية، ديسمبر 1995.

العـدد الحادي والثلاثون : الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو 1996.

العـدد الثانـــي والثلاثـون: نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر 1996.

العـــد الثالـث والثلاثـــون: وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات والمستجدات الحديثة، مارس 1997.

رقم الايداع في المكتبة العامة
2164 د.ع/1997

المكتب التنفيذي

سلسلة الدراسات الإجتماعية والعمالية
سلسلة علمية متخصصة تعنى بنشر البحوث والدراسات الإجتماعية والعمالية
بدول مجلس التعاون الخليجي

ثمن الاشتراك في العدد:

في الدول العربية: للأفراد (3ر5) دينار بحريني (10دولارات أمريكية)
للمؤسسات (7) دنانير بحرينية (20دولاراً أمريكياً)

في الدول الأجنبية: للأفراد (5ر5) دينار بحريني (15 دولاراً أمريكياً)
للمؤسسات (11) ديناراً بحرينياً (30 دولاراً أمريكيا)

قسيمة اشتراك

الإسم : _____

العنوان : _____

الاشتراك المطلوب: عتباراً من العدد ( ) ولغاية العدد( ) بواقع ( ) نسخة

مرفق شيك مصرفي بمبلغ : _____

يكتب الشيك باسم (المكتب التنفيذي) ويرسل مع قسيمة الاشتراك إلى

المكتب التنفيذي - قسم الشؤون الإدارية والمالية
ص . ب: 26303 - المنامة - البحرين

هـــذا العـــدد

تتبوأ رعاية الطفولة أولوية متقدمة على خارطة سياسات وبرامج الرعاية والرفاه الاجتماعي في مختلف دول العالم، حيث يعكس جوهر هذه السياسات وغاية تلك البرامج التوجه الاجتماعي المتنامي للرأي العام نحو تهيئة الناشئة وإعداد الأجيال الصاعدة لتحمّل مسؤولية البناء والإنماء الوطني، فهم رجال الغد ويجب إعدادهم للتعامل الإيجابي والفعال مع مستجدات عالمنا المعاصر الذي يموج بتحولات جذرية، وعلى كافة الأصعدة، وفي شتى المجالات.

وفي هذا السياق، واستجابة لاهتمام وتوجه أقطار مجلس التعاون الخليجي بضرورة مواكبة التطورات والمستجدات المعاصرة في رعاية الطفولة، تم إعداد الدراسة التي يضمها هذا العدد من سلسلة دراسات المكتب التنفيذي الاجتماعية والعمالية، والتي تمثل محاولة علمية متعمّقة لرصد جوانب من واقع واحتياجات الطفولة واستشراف متطلبات إعدادها لمواجهة تحديات ومستجدات القرن الحادي والعشرين.

السّعر 2,500 دينار بحريني أو ما يعادله